

Contemporary party systems and their role in democratic systems

Dr.Mohammed Taha Hussain

mtahaha@yahoo.com

الأنظمة الحزبية المعاصرة ودورها

في الأنظمة الديمقراطية

م.د. محمد طه حسين الحسيني

الكلية الإسلامية الجامعة

Abstract

There difference between the types of political parties and party systems difference, the former means sections that divided the parties, the second is the sum of the emerging relations between political parties and political society and public opinion, and could be the main party systems is divided into three, a one-party system, and the system of bipartisanship and a multi-party system, and each system of these systems motives autocracy its inception as a motive or reason for historic led to its creation, or lack of dispersion multitude of the people among a number of parties over Monday, as each party system, including its divisions and patterns of its own.

The political parties play an important role and even dangerous in the life of peoples and nations, as the task of educating the people, and the selection of candidates for parliament and the government, and with the importance of the role played by but it is not without advantages and disadvantages, and their advantages (for example) the preparation and graduation of men with efficiency policy and sophisticated and able to conduct the affairs of state, and its flaws it may affect public opinion adherence to rob him and freedom of expression.

المخلص

هناك فارق اصطلاحى بين أنواع الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية، فالأول يعني الأقسام التي تنقسم إليها الأحزاب، أمّا الثاني فهو عبارة عن مجموع العلاقات الناشئة بين الأحزاب السياسية والمجتمع السياسي والرأي العام، ويمكن تقسيم الأنظمة الحزبية الرئيسية إلى ثلاثة، وهي نظام الحزب الواحد، ونظام الثنائية الحزبية، ونظام التعددية الحزبية، ولكل نظام من هذه الأنظمة دوافع إنشائه كدافع التفرد بالسلطة أو لسبب تاريخي أدى إلى إنشائه، أو عدم تشتت جمهور الشعب بين عدد من الأحزاب يزيد عن الأثنين، كما أنّ لكل نظام حزبي منها أقسامه وأنماطه الخاصة به.

كما أنّ الأحزاب السياسية تلعب دورا مهما بل وخطيرا في حياة الشعوب والدول، كقيامها بمهمة توعية أفراد الشعب، واختيار المرشحين للبرلمان والحكومة، ومع أهمية الدور الذي تقوم به إلا أنّها لا تخلو عن مزايا وعيوب، ومن مزاياها (مثلا) إعداد وتخريج رجال سياسة ذوي كفاءة وحنكة وقادرين على تسيير شؤون الدولة، ومن عيوبها أنّها قد تؤثر على الرأي العام فتشوّهه بل تقيده وتسلب منه حرية التعبير.

المقدمة

أولا: أهمية البحث وسبب اختياره

مع أنّ الأحزاب السياسية تُعدّ ظاهرة حديثة إلا أنّه يمكن عدّها من أهم عناصر النظام السياسي وقد تنامي دورها كثيرا بعد نشأتها بحيث أضحت صاحبة التأثير السياسي (بل والقانوني) الأول في الدولة الحديثة، وللأهمية الكبيرة لها ولما تلعبه من دور في حياة الدول والشعوب وتوجيه حركتها نحو المستقبل ورسم استراتيجياتها السياسية وعلاقاتها الخارجية وبصمتها الواضحة في المجالس التشريعية يتعين علينا دراستها والاطلاع على الأنظمة الحزبية المعاصرة، والتعرّف على دورها في الأنظمة الديمقراطية.

ثانياً: نطاق ومنهجية البحث

يقتصر البحث على دراسة الأنظمة الحزبية المعاصرة ودورها في الأنظمة الديمقراطية بشكل عام، إذ إننا سنتناول القواعد العامة هنا من دون الخوض في تطبيقاتها (والتي سترجئها على بحث مستقل لاحق) إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، وسيتبع البحث طريقة المزج بين الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية في تناول الموضوعات المختلفة التي تتناولها هذه الدراسة.

ثالثاً: خطة البحث

سنقسم بحثنا في دراسة الأنظمة الحزبية المعاصرة ودورها في الأنظمة الديمقراطية إلى مطلبين، نخصص الأول لبحث الأنظمة الحزبية المعاصرة، والذي سنتناول فيه الأنظمة الحزبية الثلاثة، وهنّ: نظام الحزب الواحد، ونظام الثنائية الحزبية، نظام التعددية الحزبية، أمّا المطلب الثاني فنستعرض فيه دورها في الأنظمة الديمقراطية مضافاً إلى بيان مزاياها وعيوبها وذلك تحت عنوان تقدير الأحزاب السياسية.

المطلب الأول

الأنظمة الحزبية المعاصرة

قبل الخوض في ثنايا موضوع هذا المبحث يتعين علينا التفرقة بين أمرين تفادياً لعدم الوضوح، وهذان الأمران هما أنواع الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية: ويُراد بأنواع الأحزاب السياسية الأصناف أو الأقسام التي تنقسم إليها الأحزاب ذاتها، وقد قسم الفقه الأحزاب السياسية إلى أقسام كثيرة إذ إنّه لا يوجد معيار موحد للتقسيم، فكل فقيه ينظر إلى زاوية ما أو يتبنّى حيثية ما يُقسم الأحزاب على أساسها، فمثلاً تنقسم الأحزاب من حيث العضوية فيها إلى أحزاب نخبة أو كوادِر وأحزاب جماهير وقد تقدّم بيان هذين النوعين، ومن حيث النشأة كحزب بشكل مباشر وغير مباشر إلى الأحزاب المباشرة والتي تُعد هي الأصل كالحزب الاشتراكي الفرنسي،

ويتميّز الحزب المباشر بأنه يتألف من عدد من الأفراد الذين أمضوا على عريضة الانضمام إلى الحزب ويدفعون اشتراكا شهريا، ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبيهم المحليّة، والثاني الأحزاب غير المباشرة، وهي أحزاب نشأت من خلال تجمعات أو تنظيمات غير حزبية، كحزب العمال البريطاني والذي تشكّل من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي اتحدت من أجل تكوين تنظيم انتخابي مشترك، ولم يكن للحزب اتباع ولا أعضاء سوى أعضاء تجمعات الأساس تلك)

⁽¹⁾، وتقسّم من حيث التركيب الداخلي للحزب إلى أحزاب مركزية وأحزاب لا مركزية، وحاول البعض لملمة شتات الأقسام المختلفة في تقسيم واحد فاستند في تقسيمه إلى معيار يضمّ عددا من الأسس فقسمها وفقا لطبيعتها الاجتماعية وأيديولوجيتها وأهدافها السياسية ووظائفها ومكانتها في النظام السياسي إضافة إلى تركيبها الداخلي، فجعلها وفقا لذلك على أربعة أصناف أو أقسام، وهي: أ: تنقسم من حيث التركيب الاجتماعي إلى أحزاب برجوازية وأحزاب طبقة وسطى وأحزاب عمالية وأحزاب فلاحية وأحزاب طبقات شعبية مختلطة وهي الأحزاب الشعبية.

ب: وتنقسم من حيث الأيديولوجية والأهداف السياسية إلى أحزاب اليمين والوسط واليسار، وفي كل من أحزاب اليمين واليسار هناك أحزاب التطرف أي اليمين المتطرف واليسار المتطرف، كالأحزاب الراديكالية اليمينية (أحزاب فاشية) والمحافظه والبرجوازية الليبرالية والبرجوازية الإصلاحية، والاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية اليسارية، والماركسية.

أ: وتنقسم من حيث الوظائف والمكان في النظام السياسي إلى أحزاب حاكمة (وهي التي تتسلم السلطة فعليا)، ومهيمنة (وهي الأحزاب التي تكون أكبر من بقية الأحزاب السياسية في الدولة، وتمتلك الأغلبية البرلمانية لمدة طويلة)

ومعارضة.

ب: ويمكن تقسيمها من حيث طابع التركيب الداخلي إلى أحزاب ذات طابع عسكري وأحزاب أوتوقراطية وأحزاب ديمقراطية^(٢).

ويستعرض البعض أنواع الأحزاب السياسية من دون الاكتراث كثيرا لتلك الحثيات فيُقَسَّم الأحزاب إلى:

أ: الأحزاب الاحتجاجية: وهي الأحزاب التي تحاول استغلال حالة الكبت الشعبي والاستياء الجماهيري الذي عادة ما يُرافق الأداء السلبي للقابضين على السلطة، فتولد هذه الأحزاب من حالة الرفض وتجعل من نفسها المتحدثة أو المدافعة عن أقليات تدّعي أنّها مهمّشة أو مضطهدة أو مستبعدة من العملية السياسية، فيكتسب الحزب بهذه الطريقة تعاطف مثل هذه الأقليات فتمنحه أصواتها لترفعه إلى مقاعد البرلمان.

أ: أحزاب البرامج: وهي أحزاب تضع لنفسها برامج تدعي أنّها ستنفذها على أرض الواقع، فهذه الأحزاب لا تتوقف عند الجانب الأيديولوجي فحسب^(٣).

ب: أحزاب الأشخاص: وهي الأحزاب التي تتسم بالولاء الكامل والتام لشخصية زعيمه، فللزعيم دور مهم ومحوري في هذه الأحزاب لا سيّما وأنّ الزعيم هو الذي يُنشأ الحزب ويضع سياسته العامة ويتخذ القرارات الاستراتيجية فيه، وقد يتحوّل مثل هذا الحزب بعد موت زعيمه إلى حزب عائلي تتوارثه عائلة الزعيم، وتنتشر مثل هذه الأحزاب في المجتمعات المتخلفة عادة كالمجتمعات القبلية لما تتميز به من روابط عائلية، كما أنّها تنتشر في الشرق الأوسط وعلى الخصوص في المنطقة العربية بشكل واسع^(٤).

ج: أحزاب النظام الحاكم: وهي الأحزاب التي شكّلتها الأنظمة العسكرية في الأنظمة الديكتاتورية ذات الطابع العسكري والتي وجدت نفسها منفصلة عن

أفراد الشعب الذي تحكمه فأنشأت أحزابا من أجل تكوين قواعد شعبية لها. أما الأنظمة الحزبية فهي لا علاقة لها بتلك التقسيمات التي استعرضنا بعضها آنفا، وإنما يلاحظ فيها أمر آخر، فلأحزاب السياسية في أي دولة سمات معينة تطبعها كحجم الحزب مقارنة مع الأحزاب الأخرى من حيث سعة القواعد الشعبية وضيقتها، وعدد الأحزاب في الدولة، كما لها مجموعة من العلاقات كعلاقاتها مع بعضها بعضا، وعلاقاتها مع السلطة الحاكمة، وطبيعة هذه العلاقات المختلفة للأحزاب السياسية هي التي تُشكّل نظاما حزبيا معيناً^(٥)، ومن هنا يمكن تعريف النظام الحزبي بأنه عبارة عن مجموع العلاقات الناشئة بين الأحزاب السياسية والمجتمع السياسي والرأي العام^(٦)، وعلى وجه الدقة يعتمد مفهوم النظام الحزبي على طبيعة العلاقة بين الحزب السياسي والنظام السياسي القائم في الدولة، لا سيّما مع التأثير الشديد للحزب أو الأحزاب على النظام السياسي، وهذا لا يمنع من تأثرها به، هذا من جهة ومن أخرى إدخال الحزب الواحد في الأنظمة الحزبية، ذلك أنه ذهب بعض الفقه إلى أنّ الحديث عن الأنظمة السياسية لا يشمل الحزب الواحد، وفيما يأتي توضيح لهذا الخلاف:

رفض بعض الفقه أن يكون نظام الحزب الواحد من الأنظمة الحزبية التي ينبغي دراستها، وقد استند في رفضه هذا على الجمع اللغوي فإذا كان لفظ الحزب مفردا والجمع أحزاب، فمعنى ذلك أنّ الحديث عن الأنظمة الحزبية لا ينصرف إلى حزب واحد وإنما إلى حزبين فأكثر، وبناء على ذلك يجب أن نعني بالأنظمة الحزبية نظامين اثنين لا ثالث لهما وهما نظاما الثنائية والتعددية الحزبية، وبعبارة أخرى يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ إدخال نظام الحزب الواحد من ضمن الأنظمة الحزبية أمر غير صحيح لأنه لا يستقيم مع المعنى اللغوي لكلمة حزب ولا يتوافق مع مفهوم اصطلاح النظام الحزبي الذي يعني وجود أكثر من حزب في الساحة السياسية^(٧).

وهذا رأي لا يمكن ترجيحه اعتمادا على ما استند إليه من سبب في رفض إدراج الحزب الواحد ضمن الأنظمة الحزبية، إذ إنَّ المعنى اللغوي ليس دليلا على المعنى الاصطلاحي ولا متحكِّما فيه بأي شكل من الأشكال، ولذا لا يصح رهن المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، ولا منحه الحرية في التحكُّم بالتحليل العلمي، بالإضافة إلى ما في السند من أخطاء ذلك أنَّ أقلَّ الجمع في اللغة هو ثلاثة، بينما نرى أنَّ أصحاب الرأي المتقدِّم يجعلون أقلَّ الجمع اثنين ولذا يدخلون نظام الحزبين ضمن قائمة الأنظمة الحزبية، ولو كان المدَّعى لرفض إدراج الحزب الواحد ضمن الأنظمة الحزبية هو بالاعتماد على الناحية المنهجية التي يختارها الباحث كان أولى من السبب الذي ذكره، وفي هذه الحالة يمكن دراسة نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب من دون التعرض لدراسة نظام الحزب الواحد عند أخذ الديمقراطية كقيد للبحث، بمعنى دراسة الأنظمة الحزبية الديمقراطية، فقيد الديمقراطية يُخرج نظام الحزب الواحد لأنَّه لا يتحقق في نظام سياسي ديمقراطي وينحصر وجوده في نظام سياسي ديكتاتوري.

هذا من جهة ومن أخرى قد يقال إنَّه عند النظر إلى الموضوع من ناحية واقعية نجد أنَّ نظام الحزب الواحد كان له تحقق ووجود على أرض الواقع في كثير من دول العالم ومن هنا لا يمكن غضَّ الطرف عنه لأنَّه نظام موجود ومؤثر داخل الدولة التي يوجد فيها بل وفي المجتمع الدولي لأنَّه يدير علاقة الدولة بالمحيط الدولية على وفق ما يؤمن به من أيديولوجية وما يضعه من استراتيجيات وما يدخل فيه من صراعات دولية وإقليمية، وهذه دعوى صحيحة جزئيا، ذلك أنَّ نظام الحزب الواحد كان منتشرا بين العديد من دول العالم إلاَّ أنَّه اليوم انحسر عنها ويكاد لا يوجد له كيان واضح بينها، ومع ذلك فإنَّ دراسة نظام الحزب الواحد فيه الكثير من العبرة والتعلُّم من دروس الماضي لإضاءة المستقبل وتفادي إيقاع الشعوب في مثل هوة

الحزب الواحد المظلمة، ولذا سننّيع التقسيم الثلاثي للأنظمة الحزبية وهي نظام الحزب الواحد والحزبين والتعددية الحزبية.

الفرع الأول

نظام الحزب الواحد

نظام الحزب الواحد هو نظام إقصائي لا يرضى بالمشاركة السياسية ويأخذ بيده وحده زمام الحكم وممارسة النشاط السياسي في الدولة والتمتع بجميع امتيازات السلطات العامة، فيجمع بين يديه سلطات الدولة، ولذا لا يؤمن نظام الحزب الواحد إلاّ بنظام المركزية الشديدة، وإذا يُرخي قبضته ويسمح بشيء من المركزية اللاوزارية فمن باب تخفيف الضغوط الشعبية عليه، ولا تنحصر سيطرته على السلطة التنفيذية بل تمتد إلى السلطة التشريعية متمثلة بالبرلمان، فهو الذي يُسمّي المرشّحين وي طرح أسمائهم في الانتخاب^(٨) ولا يكون أمام الناخبين خيار، ولذا فإنّ الانتخاب في الدول التي تتبنّى نظام الحزب الواحد لا تعدو عن أن تكون تصديقا أو موافقة صورية على اختيار الحزب للمرشّحين، أمّا داخل قبة البرلمان فليس هناك سوى رأي الحزب وليس هنالك سوى مشاريع قوانين الحزب، ولا نشاط برلماني فيه إلاّ نشاط الحزب البرلماني، وليس من رأي معارض لا داخل البرلمان ولا خارجه، وهكذا أعضاء البرلمان هم أعضاء الحزب ذاته^(٩) أو مرشّحيه ممّن يرضى عنهم ويقبل سلوكهم^(١٠)، وبهذا فإنّه يحتكر العمل السياسي كما أنّه لا يسمح بإقامة أحزاب أخرى ولا يؤمن بالتنافس الحزبي داخل النظام السياسي للدولة^(١١)، لذا يعتقد هذا النظام مبدأ التطهير الخارجي والداخلي، فيتبع الحزب التطهير الخارجي لكل معارضيه من أحزاب أو أفراد فيستبعدهم لا من النشاط السياسي فقط بل قد يتبع معهم سياسية التصفية الجسدية، أمّا التطهير الداخلي فيستخدمه الحزب الواحد مع

أعضائه الذين فَقَدَ الثقة بهم، فيتبع معهم أساليب التطهير والتي قد تصل إلى حدّ التصفية الجسدية أيضا (كما يفعل مع خصومه السياسيين من خلال التطهير الخارج) كما ويسلبهم وظائفهم وأعمالهم ويستبعدهم من دائرته السلطوية، فيجعلهم خارج دائرة النظام، ويحسبهم على غير المتعاونين معه^(١٢).

ومما تقدم نخلص الى أنّ سياسية الحزب الواحد تجاه معارضيّه الخارجيين والداخليين تتبع العنف وحملات التطهير والتي تشمل العديد من الأساليب كفرض الإقامة الجبرية والحجز في معسكرات العمل الإصلاحية، وقد يصل الأمر إلى التصفية الجسدية حتى لأعضائه البارزين عندما يفقد الثقة بهم، وهذا ما فعله الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بين عامي (١٩٣٧ و ١٩٣٨) حيث قام بإعدام العديد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب بتهمة ارتكابهم جرائم مضادة للثورة^(١٣).

ومن اعلاه يتّضح السبب وراء إدراج بعض الفقه لنظام الحزب الواحد تحت عنوان الأنظمة غير التنافسية بل إنّ الأنظمة الحزبية غير التنافسيّة هي الأنظمة التي لا يُسمح فيها لغير حزب واحد بالعمل ولا تُتيح الفرصة لأحزاب أخرى بالتنافس، وبعبارة أخرى إنّ النظام غير التنافسي هو النظام الذي يجعل الحزب الواحد محتكرا للعمل السياسي وللسلطة على حدّ سواء، ومن ثمّ فإنّ تعبير الأنظمة غير التنافسية وتعبير نظام الحزب الواحد مترادفان^(١٤).

ويُعتبر نظام الحزب الواحد من مبدعات الأنظمة الشيوعية ولذا دخل على الأنظمة الحزبية بعد الثورة البلشفية في روسيا في سنة (١٩١٧) والتي أدت إلى سيطرة الحزب الشيوعي الروسي على مقاليد الحكم وتأسيس الاتحاد السوفيتي، ثم انتقل إلى الدول الشيوعية الأخرى كالصين وكوريا الشمالية وغيرهما، وقد يكون أول من تحدث عن فلسفة الحزب الواحد هو كارل ماركس ثم تبعه لينين وستالين، فالحزب وفقا للتحليل الماركسي أو الشيوعي يُعبّر عن طبقة اجتماعية ما، وعندما تتعدد

طبقات المجتمع تتعدد الأحزاب تبعاً لها، ولكن عندما يحدث التغيير الاشتراكي والذي يقود إلى تحقق الشيوعية فإنّه يرفع الطبقة من المجتمع فلا يوجد فيه سوى طبقة واحدة، وبهذا تنتفي ضرورة وجود أكثر من حزب واحد^(١٥).

والحزب الواحد في الأيديولوجية الشيوعية يُعبّر بوضوح عن ديكتاتورية البروليتاريا والتي هي عبارة عن الكفاح الطبقي للبروليتاريا التي أحرزت انتصارها واستولت على السلطة، وديكتاتورية البروليتاريا هذه هي الحزب، وكفاحه يجب أن يكون أكثر شدة وحدة وضراوة ضد الأعداء والبرجوازية، وهو كفاح عنيد ودموي وعنيف^(١٦). وقد تكون المرة الأولى لأدراج نظام الحزب الواحد والنص عليه دستورياً في الاتحاد السوفيتي السابق، كانت في دستور سنة (١٩٧٧)، يقول بعض المعاصرين "وفي عام ١٩٧٧ صدر دستور جديد عبّر بشكل واضح وصريح على الدور الشمولي للحزب الشيوعي وذلك في المادة السادسة منه، فبموجب هذه المادة، ليس الحزب مجرد الطليعة والقائد (كما يقتضيه نظام الحزب القائد) لجميع المنظمات كما هو الحال وفقاً لدستور ١٩٣٦ بل هو القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفيتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة، وهو الذي يحدد الأفق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية معاً، وهذه المادة تؤكد بشكل واضح وإن كان ضمناً الأخذ بمبدأ الحزب الواحد"^(١٧).

ولم يقتصر استنساخ نظام الحزب الواحد من الاتحاد السوفيتي السابق في دول الكتلة الشرقية وهي الدول الشيوعية بل تبنته بعض الدول التي لا تؤمن بالشيوعية كإيطاليا في عهد الحزب الفاشي، وألمانيا في عهد الحزب النازي، واعتمد الفكر الفاشي على تفسير للحزب الواحد يختلف تماماً عن تفسير الفكر الماركسي والشيوعي له، لقد كان الفكر السائد هو الذي يتبنّى الدولة الليبرالية والتي تعتمد الحياد كأساس لها، فهي دولة تقبل وجهات النظر المختلفة وتسمح بالتداول السلمي للسلطة بين أصحاب

المذاهب المختلفة، فتكون ظاهر التعددية الحزبية هي من الظواهر الطبيعية في الدول الليبرالية، وهذا ما لا تؤمن به الفاشية فهي ترفض موقف الحياد الذي تأخذ به الدولة الليبرالية ولا تقبل بتعدد وجهات النظر ولا تؤمن بتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة، والنتيجة الطبيعية لهذا هي رفض التعددية الحزبية مع الإيمان بنظام الحزب الواحد والدولة الشمولية، ولذا يذهب موسوليني زعيم الفاشية الإيطالية إلى أنّ "الدولة الليبرالية لا توجه التقدّم المادي والمعنوي للجماعات، ولكنها تقتصر على تسجيل النتائج التي يصل إليها المجتمع، أمّا الدولة الفاشية فهي دولة واعية، لها إرادة، وتدافع عن قيم أخلاقية"^(١٨)، هذا من جهة ومن أخرى ترفض الفاشية النظام الديمقراطي لا سيّما البرلماني منه، وتحملها السبب في ضعف السلطة التنفيذية لما يسببانه من فوضى لإفراطهما في الحفاظ على الحرية والدعوة إليها^(١٩).

والجدير بالملاحظة أنّ الحزب الواحد الفاشي هو حزب لا يعتمد اعتماد كلياً على الجيش لعدم ثقته به إذ إنّه يعتبره جيشاً للرأسمالية التقليدية، ويعوّض ابتعاده عن الجيش بمليشيا يقوم الحزب الواحد الفاشي بتشكيلها، فهو حزب مليشيا واحد منظم بقوة، وقامت بعض الأحزاب في الدول النامية بتقليد الحزب الفاشي فشكّلت لنفسها مليشيا تحت أسماء مختلفة، فقد أطلقت بعض أحزاب النظام الواحد على مليشياها اسم الحرس القومي، وبعد استلامها للسلطة غيّرت الاسم ليكون الجيش الشعبي، وهناك ميزة أخرى للحزب الواحد الفاشي وهي أنّه حزب لا يقبل بين أعضائه سوى الأشخاص الأكثر إخلاصاً للديكتاتور أو الزعيم ولذا يُعدّ من الأحزاب المقفلة^(٢٠).

أمّا في ما يُسمى بالدول المتخلفة أو دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا فالملاحظ أنّ جُلّها (إن لم تكن جميعها) لا سيّما الدول العربية قد اعتمدت نظام الحزب الواحد والذي ظهر في هذه المنطقة من العالم بطرق مختلفة، بعضه ظهر من خلال حركات قومية تمتد جذورها إلى ما قبل استقلال الدولة التي كانت تقبع تحت نير

الاستعمار الأجنبي، وبعضه ظهر من خلال انقلابات عسكرية، وقد اعتمدت الأنظمة السياسية العربية التي تتبنّى نظام الحزب الواحد في تفسيره على توحيد المجتمع كتبرير حاولت أقناع شعوبها به، فهي ترى أنّ المهمة الأساسية للدولة هي توحيد المجتمع، ولما كانت الأحزاب السياسية تؤدي إلى تمزق المجتمع وتفترقه فالضرورة تقتضي عدم السماح بوجود التعددية الحزبية وكفي الاقتصار على حزب واحد يقبض على السلطة ويمارس النشاط السياسي لوحده^(٢١) لتوحيد المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية، هذا من جهة ومن أخرى فإنّ عموم الشعب من وجهة نظر الحزب الواحد غير مؤهلين لممارسة النشاط السياسي لاقتنارهم إلى الكفاءات اللازمة لذلك، فلا توجد نخبة سياسية وإدارية قادرة على تبني وتسيير نظام التعددية الحزبية، أمّا الكفاءة والأهلية فهي تتوافر في الحزب الحاكم فحسب، لذا يكون الحزب الواحد هو حزب الصفوة^(٢٢) وترى هذه الديكتاتوريات أنّ نظام تعدد الأحزاب يحتاج إلى نخبة سياسية إدارية ذات كفاءة قادرة على تبني وتسييره بما يفيد المجتمع، ولكن مثل هذه النخبة غير موجودة.

ولوضوح مساوئ نظام الحزب الواحد بل وبشاعته، لم يحاول الحزب الشيوعي بعد الثورة البلشفية تطبيقه بشكل مباشر في روسيا والاتحاد السوفيتي لاحقاً لا سيما مع انتشار أحزاب أخرى فكان بحاجة إلى تهدئة الأحزاب والتنظيمات الناشطة في الساحة السياسية الروسية وإقناعها بأنّه ليس حزبا إقصائياً بل هو حزب يتبنّى العمل الحزبي الجماعي بالتعاون مع الأحزاب الأخرى، ريثما يتملّك وسائل السلطة التي تمكّنه من إعلان الحزب الواحد، ولذا قام الحزب الشيوعي الروسي (والذي كان يُسمى حزب العمال الاشتراكي الروسي قبل تغيير اسمه إلى الحزب الشيوعي الروسي) بإبرام اتفاق مع أهم الأحزاب الموجودة آنذاك في روسيا والتي تمثّلت بأحزاب الاشتراكيين الثوريين وبعض الأحزاب البرجوازية، للتعاون في إدارة

شؤون الدولة، على أن يكون هو في طليعة هذه الأحزاب والموجه لها إلى حدّ ما، ومن هنا ابتدع نظام الحزب القائد والذي يتّسم بوجود أحزاب سياسية أخرى في الدولة غير الحزب الحاكم، وتكون هذه الأحزاب متقاربة فيما بينها أيديولوجيا إذ إنّها تشترك في بعض المبادئ والأهداف، فتتفق على التعاون في إدارة شؤون الحكم والاشتراك في الإمساك بالسلطة، على أن يقوم أحد الأحزاب الموقّعة على الاتفاق بقيادة هذا التجمّع^(٢٣)، والحزب الذي يتولى القيادة هو الحزب الذي يتميّز بأسبقية واضحة على منافسيه، بالإضافة إلى أنّ مبادئه تمثل التجسيد الحقيقي لآمال وطموحات الجماهير.

وهناك فوارق عدّة بين نظام الحزب الواحد ونظام الحزب القائد، منها أنّ الأول يحتكر العمل السياسي ولا يتيح الفرصة لقيام أحزاب أخرى، أمّا إذا كانت هناك أحزاب موجودة قبل تمكّنه من الإمساك بزمام الحكم فيقوم بإلغائها فيضفي صفة الديكتاتورية على النظام السياسي الذي يقيمه، وتكون علاقته بأفراد الشعب منقطعة أو شبه منقطعة، أي يكون معزولا عن الشعب، وهذا بخلاف النظام الثاني والذي لا يحتكر العمل السياسي في الدولة ويسمح بقيام أحزاب أخرى إلى جانبه، ويفسح المجال للتعاون المشترك لإدارة كفة الحكم، كما ويحاول حزب هذا النظام أن لا ينقطع عن الشعب ويدّعي أنّه جزء منه^(٢٤).

وعند العودة إلى الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي فيه والذي انشأ نظام الحزب القائد بعد الثورة في عام (١٩١٧) نجد أنّه بعد أن استقر الحكم بيده وتمكّن من حيازة وسائل العنف التي تحتكرها الدولة أسرع إلى إظهار نواياه الحقيقية من ابتداع نظام الحزب القائد وجعله مرحلة تسبق مرحلة السيطرة النهائية على الدولة وشعبها، فأعلن في عام (١٩٢٠) عن إلغاء جميع الأحزاب السياسية (بما فيها الأحزاب الاشتراكية والتي تشترك معه في أيديولوجيته العامة) وتبني نظام الحزب

الواحد والذي يُمثّله الحزب الشيوعي الروسي^(٢٥).
ومما تقدّم يتبيّن بوضوح أنّ الحزب الشيوعي الروسي (بل وكل الأحزاب السياسية التي تبعته في تبنيّ نظام الحزب القائد) أخذ من هذا النظام وسيلة لفرض سيطرته وصولاً إلى تطبيق نظام الحزب الواحد، فلم يكن اتخاذها لنظام الحزب القائد إلاّ من قبيل (التكتيك) والأهداف قصيرة الأمد، أمّا ما يتصل بالاستراتيجية طويلة المدى فإنّ الحزب الشيوعي الروسي (وغيره من الأحزاب التي قلّدت في الطرق التي ابتدعتها للسيطرة على الدولة) يعمل جاهداً للانفراد بالسلطة^(٢٦) وقد تبيّن هذا الأسلوب دول الكتلة الشرقية، بل وسرت عدوى هذا النظام وهذه الطريقة في السيطرة على مقاليد الحكم وفرض جماعة لإرادتها على مجمل الشعب، إلى كثير من دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية فتبنّاه حزب البعث في العراق الذي استمر بالإمساك بزمام الحكم والتسلّط على شؤون الحياة كافة في الدولة من سنة (١٩٦٨) إلى سنة (٢٠٠٣) فكان حزبا شموليا^(٢٧) مارس الحكم الديكتاتوري، وقام بإقصاء جميع الأحزاب السياسية وحصر ممارسة النشاط السياسي به واستخدم عنف الدولة وإرهابها ضد معارضيه^(٢٨)، وكذلك الحال في سوريا والذي نصّ عليه في دستور الدولة، فجاء النصّ على الحزب القائد فيه كآلاتي "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدّمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية"^(٢٩).

الفرع الثاني

نظام الثنائية الحزبية

يُقصد بنظام الثنائية الحزبية (أو نظام الحزبين السياسيين) وجود حزبين رئيسيين يمارسان العمل السياسي ويتنافسان على السلطة في الدولة، ولذا يتبادلان الأدوار في الوصول إلى الحكم، فإذا وصل أحدهما إلى سدّة الحكم يمارس الحزب الآخر دور

المعارضة^(٣٠).

وينبغي أن لا يفهم أنّ هذا النظام يمنع قيام أحزاب أخرى غير الحزبين الرئيسيين أو الكبيرين، فهو يسمح بقيام مثل هذه الأحزاب إلى جوار الحزبين الرئيسيين، ولكن لضعف تأثيرها السياسي وقلة أهميتها في النظام السياسي للدولة بغض النظر عنها وتعامل من الفقه وكأنّها لا وجود لها، ومما تقدّم يظهر أنّ هذا النظام ينشأ ويستمر في الأنظمة الديمقراطية ذلك أنّ الحزبين يتنافسان انتخابيا للحصول على أعلى الأصوات للفوز بالأغلبية البرلمانية ومن ثم يقوم الحزب الذي حصل على هذه الأغلبية بتشكيل الحكومة لوحده أو بمفرده، أمّا الحزب الآخر فيجلس على مقاعد المعارضة في البرلمان، وقد يفوز في انتخابات لاحقة بالأغلبية البرلمانية فيقوم هو بتشكيل الحكومة بمفرده والتي تُسمى حكومة الأغلبية، وفي هذه الحالة سيجلس الحزب الذي كان في السلطة على مقاعد المعارضة، وهكذا يتناوبان على السلطة والمعارضة على المدى الطويل^(٣١).

لم ينشأ نظام الحزبين أو الثنائية الحزبية على وفق نظريات سياسية سبقته، وإنّما جلّ أسباب نشأته تعود إلى عوامل تاريخية وتقاليد المجتمع وتكوينه الديني (وربما غيرها من العوامل كالتكوين الاقتصادي والوعي السياسي للمجتمع) والتي ساهمت في تطور الحياة السياسية والتي أفرزت في نهاية المطاف هذا النظام لا سيّما في الدول الإنكلوسكسونية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا^(٣٢)، وكان للنظام الانتخابي المتّبع في هذه الدول الأثر الكبير في استمرار نظام الحزبين، فقد تقدّم أنّ هذا النظام يؤدي إلى فوز الأحزاب الكبيرة بينما يساعد على استبعاد الأحزاب الصغيرة.

ويذهب بعض الفقه إلى أنّ نظام الثنائية الحزبية (أو نظام الحزبين) هو نظام تقرضه الطبيعة ويحتّمه التاريخ، ذلك أنّ الشعوب تكون غالبا أمام الاختيار بين سياستين

فكل مسألة سياسية توجب اختيار حلّ بين حلّين، وهذا ما نجده حتى على مستوى الصراعات السياسية وغيرها، كالصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، أو بين يعاقبة وجيرونديين، أو بين محافظين وليبراليين، أو بين رأسماليين واشتراكيين، أو بين غربيين وشرقيين، وهكذا دائما ما تكون الصراعات واختلاف وجهات النظر متمحورة حول معسكرين أو جهتين أو تيارين أو كتلتين أو حزبين، كل منهما يدّعي وجود الحلّ لديه، أو يدّعي أنه صاحب الحقّ، أو أنه الأولى بالاتباع^(٣٣)، ولا يتوقف الأمر على الأحزاب ووجهة نظرها في الثنائية الحزبية وإنما يتجاوزها إلى أفراد الشعب ذاتهم الذين يفترضون أنّ النقاش يجري بأقصى حدّ من الكفاءة ويؤدي إلى نتائج واقعية عند النظر إلى مسألة ما أو مشكلة ما وكأنّ لها حلّين اثنين فقط يُعبّر عنهما حزبان سياسيان وزعماؤهما تعبيرا يتخذ شكل سياسات متنافسة ومتعارضة^(٣٤)، ناهيك عمّا في نظام الحزبين من انعكاس إيجابي على الحكومة التي تنشأ عنه، فهو نظام يجعل حزبا واحدا يصل إلى السلطة بينما يجلس الآخر في مقاعد المعارضة، وهذا يعني تشكيل حكومة متجانسة لأنّ أعضائها جميعهم من حزب واحد^(٣٥)، وهي حكومة أغلبية برلمانية ولذا يكون الدافع لدعمها برلمانيا قويا. ونظام الثنائية الحزبية ليس على نمط واحد، فهناك أنماط عدّة له، منها:

أ: نظام الثنائية الحزبية الجامد والمرن: يقوم نظام الثنائية الحزبية الجامد على عدم السماح لأعضائه الذين يُمثّلونه في البرلمان بحرية التصويت في المسائل التي يعتبرها هامة^(٣٦)، أي أنّه يقوم بإلزام أعضائه في البرلمان بالتصويت على مثل هذه المسائل على النحو الذي يريته الحزب لا وفقا لقناعات عضو البرلمان، ويفرض على أعضائه درجة شديدة من الطاعة والالتزام، بخلاف نظام الثنائية الحزبية المرن والذي يتيح حرية التصويت لأعضائه حتى في المسائل الهامة.

ب: نظام الثنائية الحزبية التام والناقص: ويتحدد هذا النمطان وفقا لنسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزبان الرئيسان أو الكبيران في الدولة، ذكرنا فيما تقدّم أنّ نظام الثنائية الحزبية لا تعني بحال وجود حزبين سياسيين في الدولة فقط، بل يمكن أن يتواجد إلى جوارهما أحزاب أخرى إلا أنّها أحزاب صغيرة قليلة التأثير، كما أنّ وجود الحزبين السياسيين الكبيرين لا يمنع من فوز الأحزاب الصغيرة ببعض المقاعد الانتخابية^(٣٧)، وعليه فإنّها تحصل على بعض الأصوات، وبهذا فإنّ الأصوات تتوزّع بين الحزبين الكبيرين أو الرئيسين والأحزاب الصغيرة، فإذا كانت نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزبان الكبيران تساوي أو تزيد عن (٩٠%) من الأصوات المشاركة في الانتخاب، فإنّ نظام الثنائية الحزبية هنا يكون تاما، أمّا إذا تدنت النسبة عن (٩٠%) بل وإذا وصلت إلى نسبة (٨٠%) فهنا يتحقق نظام الثنائية الحزبية المرن، حيث تذهب نسبة الأصوات المتبقية إلى الأحزاب الصغيرة في كلتا الحالتين، ولكن كلما أزدت نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب الصغير كلما أدى ذلك إلى الاختلال والاضطراب لا للحزبين الكبيرين فقط بل لمجمل العملية السياسية في الدولة لأنّ هذا يعني عدم فوز حزب ما بأغلبية المقاعد البرلمانية فلا يتمكّن أي حزب في البرلمان من تشكيل الحكومة لوحدة، وتظهر الحاجة هنا إلى حكومة ائتلافية يحتاج فيها الحزب الكبير إلى الأحزاب الصغير لتدخل معه في ائتلاف حكومي تفرض فيه شروطها.

أ: نظام الثنائية الحزبية المتوازن وغير المتوازن: يتمحور هذا التصنيف أو النمط حول أمرين، القاعدة العددية للحزب، وعلاقته بالسلطة، فقد تكون القاعدة العددية للحزبين الرئيسين أو الكبيرين متقاربة ممّا يؤدي إلى تناوبهما على مقامي السلطة والمعارضة، وهذه الثنائية الحزبية هي المتوازنة، كما قد لا

تكون القاعدة العددية للحزبين متقاربة وإنّما بينهما تفاوت عددي كبير، وهذا يؤدي إلى فوز الحزب ذي القاعدة العددية الكبيرة بالأغلبية البرلمانية بشكل مستمر ويبقى في الحكم مدّة طويلة^(٣٨) ممّا يُفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة، وهذا هو نظام الثنائية الحزبية غير المتوازن، وهذا التشكيلة تقود في نهاية المطاف إلى الخروج عن نظام الثنائية الحزبية إلى نظام الحزب المهيمن أو المسيطر^(٣٩).

ولنظام الثنائية الحزبية أمثلة ونماذج متعددة، قد تكون من أوضحها وأكثرها استقراراً هما نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة وبريطانيا، فالأول اندمج في النظام الرئاسي والثاني تواجد ضمن اطار النظام البرلماني، وسنلقي نظرة موجزة على كل منهما فيما يأتي:

أولاً: نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية

يوجد اليوم حزبان كبيران في الولايات المتحدة الأمريكية يتداولان السلطة والمعارضة في الدولة، وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وفي الحقيقة لم ينشأ كحزبين منفصلين لكل منهما ما يمتاز به عن الآخر منذ البداية، فقد قام توماس جيفرسون بالتعاون مع ماديسون في أواخر القرن السابع عشر ذاته بتأسيس الحزب الجمهوري الديمقراطي، وكانت الغاية من تأسيسه مناهضة أو معارضة الفيدراليين^(٤٠)، وبعد ذلك حصل انشقاق في هذا الحزب وانفصلت عنه مجموعة من الأعضاء واستطاع أندرو جاكسون من بعثهم مجدداً تحت اسم الحزب الديمقراطي في عام (١٨٣٢) أمّا الحزب الجمهوري الحالي فقد ظهر بعد ذلك، وعلى وجه الدقة في منتصف القرن الثامن عشر والذي عُرف عنه مناهضته للعبودية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تأسّس على أطلال حزب الأحرار^(٤١) وقوي عندما تزعمه إبراهيم لينكولن.

وقد تناوب الحزبان الجمهوري والديمقراطي على مقاعد السلطة والمعارضة منذ الثالث الأول من القرن التاسع عشرة إلى الآن (وإن انقطع هذا التناوب لفترة تجاوزت النصف قرن إلا أنها عادت في بداية أربعينيات القرن الماضي).

ولما كان النظام في الولايات المتحدة نظاما رئاسيا فإنَّ الانتخابات البرلمانية لا تفرز سلطة تنفيذية، وإنما يتمَّ انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بمعزل عن انتخاب أعضاء البرلمان سواء في ذلك أعضاء مجلس الشيوخ أو أعضاء مجلس النواب، وهذا يعني تداول منصب رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية بين الحزبين الكبيرين، كما أنَّ الأغلبية البرلمانية في كلِّ من مجلسي البرلمان تُتداول بينهما، وينبغي الالتفات إلى أنَّه ليس بالضرورة أن ينال الحزب الذي حصل على منصب رئيس الجمهورية، الأغلبية البرلمانية أيضا، فقد يجمع الحزب الواحد بين رئاسة الدولة والأغلبية البرلمانية في الوقت نفسه، وهذا يتيح ساحة أوسع للتعاون بين رئيس الدولة والبرلمان كما أنَّه يدعم قوة كل منهما لا سيَّما رئيس الدولة، ويجعل النظام السياسي يقترب من النظام البرلماني، وقد يحصل حزب منهما على السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الدولة بينما يحصل الحزب الأخر على الأغلبية البرلمانية، وهنا يضعف التعاون بين رئيس الدولة والبرلمان من جهة، وتقوم الأغلبية البرلمانية مقام المعارضة من جهة أخرى، وبهذا يفتح الباب واسعا أمام مبدأ الفصل بين السلطات فيتعزز بذلك النموذج المثالي للنظام الرئاسي^(٤٢).

ومع هيمنة الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي على الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنَّ ذلك لم يمنع من قيام أحزاب صغيرة إلى جوارهما على امتداد التاريخ السياسي الأمريكي على الرغم من قلة تأثيرها وفشلها في تولي المناصب السياسية الرئيسة في الدولة، ومن أمثلتها مجموعة الأحزاب الاشتراكية كالحزب الاشتراكي وحزب العمال الاشتراكي والحزب الشيوعي الأمريكي،

وأحزاب أخرى غير الأحزاب الاشتراكية كالحزب التقدمي والحزب الشعبي وحزب الإيل^(٤٣) وغيرها من الأحزاب^(٤٤).

وقد لا تتوافر فوارق فكرية عديدة بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولذا يقول بعضهم إنّه ما من أحد يفترض بصفة جدية أنّ للجمهوريين أو للديمقراطيين فلسفة سياسية واضحة أو مترابطة، وأنّ المشكلة التي تواجه الناخب الأمريكي هي انعدام الخط الفاصل الواضح بين الحزبين، سواء من ناحية الأشخاص أو المبادئ، وأنّ مرشّح أي من الحزبين لا يجد صعوبة فكرية في أن يرشحه الحزب الآخر^(٤٥)، كما ويمتاز بطابع محليّ، أي أنّهما من صنف الأحزاب اللامركزية، ولذا تتمتع فروع كلّ من الحزبين في الولايات والمدن بدرجة عالية من الاستقلالية في اتخاذ القرارات فلا تخضع هذه الفروع إلى اللجنة القومية للحزب وهي التنظيم الدائم على المستوى الوطني والتي تحتلّ قمة التنظيم الحزبي فيهما، كما لا تخضع الفروع للمؤتمر القومي للحزب والذي يُمثّل تجمّع ممثلي الحزب من كل الولايات في فترة الانتخابات ولذا يظهر الحزبان وكأنّهما أعداد كبيرة من التنظيمات الحزبية المحليّة والتي لا ترتبط فيما بينها إلاّ برباط ضعيف وبدرجة قليلة من التضامن في الظروف الاعتيادية، أمّا في الظروف غير الاعتيادية فإنّ درجة هذا التضامن ترتفع إلى أقصى الحدود لا سيّما في فترة الانتخابات القومية ولذا يُمثّل الالتزام بما ينتج عن المؤتمر القومي واضطلاعه بدور فعّال إبان الانتخابات الرئاسية أمرا مفروغا عنه ولكن من باب الاستثناء على الأصل^(٤٦).

ثانيا: نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا

إنّ وجود نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي ظاهرة مستقرة وثابتة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم وإن كان هناك تغيير وتبدّل لأحد الحزبين الكبيرين الذين يتبادلان موقعي السلطة والمعارضة بينهما،

حيث بدأ التنافس بين حزب المحافظين وحزب الأحرار، ولكن هذا الأخير بدأ بالضعف والتراجع في بدايات القرن العشرين ليترك مكانته التنافسية إلى الحزب الناشئ الجديد وهو حزب العمال مع وجود أحزاب صغيرة غير قادرة على منافسة الحزبين الكبيرين (حزب المحافظين وحزب العمال).

وتتمتاز الأحزاب البريطانية في نظام الثنائية الحزبية عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحيتين الأولى تتعلق بالبناء العام للأحزاب البريطانية، والثانية أسلوب العمل المتبع في كل منهما، فنجدها من ناحية البناء العام تمتاز بمركزيتها الشديدة مما يؤدي إلى منحها مزيداً من القوة والتماسك والسيطرة على أعضاء الحزب وكذلك على جمهور ناخبيه، وقد تتجمع هذه السيطرة وتظهر بوضوح في رئيس الوزراء والذي هو زعيم الحزب بأغليته البرلمانية، فهو يملك الهيمنة الفعالة على الأجهزة الحزبية في الدوائر الانتخابية^(٤٧).

ومع ذلك فإن هذه المركزية الحزبية تتفاوت شدتها بين الحزبين الكبيرين، ففي حين تكون في أوج قوتها بالنسبة إلى حزب العمال فإنها تقل عن هذا المستوى من الشدة بالنسبة إلى حزب المحافظين، وفي حين نجد الاستقلال وضعف الارتباط للوحدات أو اللجان الحزبية بالنسبة إلى الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، نجد خلافه في بريطانيا، فهناك ارتباط شديد بالمركز وانضباط عالي لأعضاء الحزب ومستوى كبير من وحدة القرار^(٤٨).

وقد جاء نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا كنتيجة لاستقطاب اجتماعي - سياسي أخذ بالتشكل منذ أوائل القرن السابع عشر، ومما ساعد على ثباته واستمراره هو النظام الانتخابي والذي كان له الأهمية الكبيرة في المحافظة على هذا النظام وبقائه والذي يقوم على فوز المرشح الحاصل على أغلبية البسيطة للأصوات، إذ تقوم الانتخابات التشريعية البريطانية على نظام الأغلبية، وعلى أساس دائرة انتخابية واحدة يُمثّلها

نائب واحد، والمرشح الذي يحصد العدد الأكبر من الأصوات في دائرته يعتبر فائزاً حتى ولو لم يحصل على أكثر من نصف أصوات المقترعين، وبالضرورة يؤدي اعتماد هذا النظام إلى ضمان تمثيل واسع للحزب الفائز بالغالبية من الأصوات على حساب الأحزاب الصغيرة، بل إنَّ منح الصوت للأحزاب الصغيرة يؤدي في الجملة إلى ضياعها، وهذا يعني عدم إهدار الناخب لصوته عندما يمنحه لحزب صغير، وهو ما يعرفه الناخب البريطاني لذا يتجنَّب منح صوته إلى الأحزاب الصغيرة، وقد حاولت الأحزاب الصغيرة تغيير هذا السلوك النمطي للناخب من خلال استبدال النظام الانتخابي الحالي بنظام التمثيل النسبي والذي يُتيح للأحزاب الصغيرة فرصاً معقولة للفوز بمقاعد انتخابية، ولكن طالما لاقت هذه الدعوات رفض زعماء الحزبين الكبيرين وإصرارهما على إبقاء النظام الانتخابي من دون تعديل للمحافظة على عدم التأثير على الثنائية الحزبية، ومما ساعد على تثبيته هو الاعتراف الرسمي بمعارضة الحزب الثاني عند تسنُّم الحزب الأول لسدة الحكم، فأطلق عليها اسم معارضة صاحبة الجلالة ومنح زعيمها مرتبة رسمياً كبيراً كما واستحدث له رسمياً لقب زعيم المعارضة وذلك في النصف الأول من القرن العشرين^(٤٩).

الفرع الثالث

نظام التعددية الحزبية

لنظام التعددية الحزبية أساسان، الأول وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر تتنافس فيما بينها، والثاني عدم تمكُّن أي منها من تشكيل الحكومة إلا بالاشتراك مع غيره من الأحزاب، والسبب في عدم قدرة أحد الأحزاب على الانفراد في تشكيل الحكومة لوحده يكمن في صعوبة الحصول على الأغلبية البرلمانية التي تُتيح للحزب تشكيل الحكومة بمفرده، لذا يحتاج إلى غيره من الأحزاب التي حصلت على بعض المقاعد البرلمانية لينضمَّ إليه من أجل الحصول على الأغلبية ومن ثمَّ تشكيل الحكومة والتي

تُسمى بالحكومة الائتلافية^(٥٠).

ويذهب مؤيدو نظام التعددية الحزبية إلى تدعيمه بالأساس الفلسفي الذي يعود إلى نظرية سيادة الشعب، حيث أنّ كل فرد من أفراد الشعب يملك جزء من السيادة، ولذا فهو يملك جزء من السلطة، ولهذا الجزء من السلطة الذي يملكه الفرد سمتان، الأول أنّه مساو للجزء الذي يملكه أي فرد آخر، والثاني لا يستطيع الفرد في أن يملك أكثر من جزء واحد فهو جزء منفرد الملكية، ومن هذا البيان يتّضح أنّ السلطة بطبيعتها مجزئة ومقسّمة وموزّعة، ولذا فما يُعبّر عنها لا يمكن أن ينحصر في جهة أو اثنتين، بل يجب أن تكون هناك جهات متعددة تُعبّر عنها.

ثمّ إنّ السلطة مقسّمة إلى أجزاء وموزّعة على أفراد المجتمع المتعددين، ومن الطبيعي أن تتكثّل هذه الأجزاء فيما بينها على شكل حزب لتُعبّر عن مصالح فئة اجتماعية معينة، ولما كان المجتمع مقسّم إلى فئات متعددة فمن الطبيعي إذن أن يُعبّر عن كل فئة من هذه الفئات العديدة تكثّل ما على شكل حزب، وهذا يعني تعدد الأحزاب داخل الدولة بل تعددها داخل الحكومة الواحدة ليقوم كل حزب بالدفاع عن الفئة أو الطبقة التي يُمثّلها، أي ينبغي الإلقاء بعيدا بفكرة أنّ الدولة يمكن أن تكون مؤسسة خاصة يكون هدفها الأول الدفاع عن مصالح فئة أو طبقة واحدة من فئات أو طبقات المجتمع^(٥١).

والواقع أن غالب المجتمعات متعددة ومقسّمة إلى فئات مختلفة، وهناك معايير عدّة لهذه التعددية، فهناك المعيار الاقتصادي والمعيار الديني والطائفي والمعيار القومي والاثني، غيرها، ويمكن أن يتحقق أكثر من معيار في مجتمع واحد، ولنأخذ المجتمع في لبنان كمثال على هذا التنوع والتعدد وتحقق أكثر من معيار يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى فئات متعددة، فمن الناحية الاقتصادية ينقسم المجتمع إلى ثلاث فئات وهي فئة الأثرياء ومتوسطي الحال والفقراء، ومن الناحية الدينية هناك المسيحيون

والمسلمون والدروز واليهود، أمّا من الناحية الطائفية فهناك طوائف إسلامية عدّة مثل الشيعة، والسنة، والعلويين، والإسماعيليين، وكذلك طوائف مسيحية مثل طائفة الموارنة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والكلدان، واللاتين، والإنجيليين، والأشوريين، وغيرهم، أمّا الدروز فهناك إتباع الشيخ نعيم حسن، وإتباع الشيخ نصر الدين الغريب، كما يوجد فيه أعراق مختلفة كالعرب، والأقباط، والأشوريين، والسريان، وهذه التقسيمات المتعددة والفئات المتكثّرة في المجتمع اللبناني أدت إلى وجود أحزاب متعددة ومتكثّرة تمثّل التعددية الاجتماعية من مناحيها المختلفة، وإذا جعلنا التقسيم الديني كمعيار لتعدد فئات المجتمع والذي يتبعه تعدد حزبي، سنجد أنّ داخل الفئة الدينية الواحدة هناك فئات اجتماعية متعددة تمثّل كل منها طائفة معينة، وداخل كل طائفة هناك تعدد فئوي يتمثّل في اختلاف التوجهات الاقتصادية والليبرالية والقومية وغيرها، ومثالنا المعيار الديني والطائفي كأساس للتقسيم فنجد أنّ هناك أحزاباً متنوعة كثيرة يمكن توزيعها بالطريقة الآتية:

أولاً: أحزاب مسيحية (أي أحزاب المكوّن المسيحي اللبناني)

هناك أحزاب مسيحية متعددة في لبنان يُمثّل كل منها أمّا توجهها طائفاً أو قومياً أو غيرها، فمثلاً هناك حزب الكتائب اللبنانية، وحزب الوطنيين الأحرار والمنظمة الديمقراطية الأرامية، وحركة الوجود المسيحي الحرّ والحزب الديمقراطي المسيحي، وحركة اللبنانيين الأرمن والأحرار، وحزب الاتحاد السرياني، وغيرها من الأحزاب المسيحية.

ثانياً: أحزاب إسلامية (أي أحزاب المكوّن الإسلامي اللبناني)

توجد تعددية كبيرة داخل المكوّن الإسلامي اللبناني، وتبعاً لهذه التعددية تتعدّد أحزاب المكوّن الإسلامي، ولنأخذ كمثال على ذلك بعض أحزاب الطوائف الإسلامية:

١ - أحزاب شيعية:

توجد أحزاب شيعية عدّة في لبنان كحزب الله وأفواج المقاومة اللبنانية (حركة أمل) والتيار الشيعي الحرّ، وغيرها.

٢ - أحزاب سنّية

مثل حزب التوحيد الإسلامي، وتيار المستقبل، والجماعة الإسلامية في لبنان، وحزب الحوار الوطني، وغيرها.

٣ - أحزاب درزية

مثل حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وتجمّع اللجان والروابط الشعبية، وغيرها.

ثالثاً: أحزاب قومية

وهي عديدة منها:

١ - أحزاب عربية

كحزب البعث اللبناني، وحزب طليعة لبنان الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحركة لبنان العربي، وحزب شبيبة لبنان العربي، وحزب الاتحاد، وحركة الناصريين الديمقراطيّين، واتحاد قوى الشعب العامل، وغيرها.

٢ - أحزاب كردية

كالحزب الديمقراطي الكردي في لبنان، وحزب رزكاري.

٣ - أحزاب أرمنية

مثل حزب الطاشناق، وحزب الهانشاك، وحزب رامغافار، وغيرها.

رابعاً: أحزاب ذات توجهات اقتصادية يسارية

مثل الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين، وحزب التجدد اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي، وغيرها^(٥٢).

ومع كثرة الأحزاب اللبنانية فهناك كتل رئيسة متمثلة داخل البرلمان تمّ توزيع

المناصب الرئيسية عليها، فرئيس الجمهورية مسيحي ماروني، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ورئيس الوزراء مسلم سنّي، ومن الطبيعي أن تتصارع الأحزاب داخل كتلها الدينية والطائفية من أجل الفوز بالمنصب، بعد ذلك عليها الدخول في صراع آخر يتمثل في جعل الكتل الأخرى وأحزابها تُسلم بمرشّحهم للمنصب من أجل التصويت عليه، وقد يكون منصب رئيس الجمهورية حجر الزاوية في هذه التشكيلات وذلك الصراع، وعلى وفق الدستور اللبناني يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب، وإذا لم يحصل المرشّح على هذه النسبة فتُجرى انتخابات ثانية ويُكتفى بالغالبية المطلقة للفوز بالمنصب^(٥٣)، والوصول إلى اتفاق يُعتبر مسألة صعبة في أحيان كثيرة لشدة التعقيد في الوضع السياسي، ولذا قد يشغّر منصب رئيس الجمهورية ويبقى كذلك مدّة طويلة لعدم الاتفاق على مرشّح تقبله جميع الكتل النيابية بأحزابها المختلفة، ومن باب المثال كانت مدّة ولاية الرئيس اللبناني ميشال سليمان تمتد من (٢٥) أيار/ مايو (٢٠٠٨) إلى (٢٥) أيار/ مايو (٢٠١٤) وقد انتهت فعلا وشغّر المنصب، ولازال شاغرا إلى لحظة كتابة هذه السطور حيث فشل مجلس النواب اللبناني مجددا في انتخاب رئيس للجمهورية في جلسته المنعقدة في (١٩ / ١١ / ٢٠١٤) وهذه هي المرة الخامسة عشرة التي يفشل في انتخاب رئيس للجمهورية بسبب عدم الاتفاق بين الكتل النيابية على مرشّح ما لهذا المنصب.

كما ويُعتبر النظام الحزبي في إيطاليا من النماذج الأولية على نظام التعددية الحزبية، فيوجد العديد من الأحزاب السياسية إلى جوار التيارات والنزعات المتباينة والتي قد تمتد إلى داخل كل من التنظيمات الحزبية القائمة، وتتوزّع الأحزاب الإيطالية إلى أحزاب يمين ويسار ووسط، وفي كل من هذه المسميات قد يوجد أكثر من حزب واحد، فمثلا من أحزاب اليسار الحزب الشيوعي مضافا إلى حزبين اشتراكيين

آخرين يقبعان إلى جواره، ويحتلّ اليمين الحزب الديمقراطي المسيحي، أما الوسط فهو لحزب الأحرار والحزب الجمهوري، وفي أقصى اليمين يوجد حزب ملكي وحزب فاشي جديد يُسمى الحركة الاجتماعية الإيطالية^(٥٤).

ومضافا إلى العوامل المتقدمة هناك أسباب تؤدي إلى تكثّر الأحزاب السياسية، وقد تكون الأنظمة الانتخابية من أهمها، فالأخذ بالانتخاب الفردي المبني على الأغلبية يمكنه أن يساعد في تعدد الأحزاب السياسية داخل البرلمان، كما أنّ نظام التمثيل النسبي يساعد بقوة على وصول العديد من الأحزاب الصغيرة إلى المجالس النيابية ممّا يحول من دون حصول حزب ما (بما فيها الأحزاب الكبيرة) على الأغلبية البرلمانية^(٥٥).

ويذكر مؤيدو هذا النظام جملة من المزايا التي ينسبونها إليه ككونه هو النظام الأقرب إلى بيان الاتجاهات الحقيقية للرأي العام، ومن هنا يكون هذا النظام أولى من غيره في تحقيق التمثيل الواسع لمختلف القوى السياسية في الدولة، هذا من جهة، ومن أخرى يؤدي نظام التعددية الحزبية إلى فقدان التوازن الحزبي داخل البرلمان وهذا يقود إلى تحقق مستوى تأثير كبير له على الحكومة ممّا يحقق مبدأ الفصل بين السلطات بمستوى أعلى ممّا تفعل الأنظمة الحزبية الأخرى^(٥٦).

وقد تكون ميزة التعددية في تمثيل الاتجاهات المختلفة هي أحد أهم العيوب لهذا النظام، ذلك أنّ اختلاف في وجهات الرأي المبنية على اختلاف المبادئ الأيديولوجية التي تؤمن بها الأحزاب تقود إلى عدم تجانس الفريق الحكومي ممّا يجعل من الخلافات سمة من سمات هكذا حكومات ائتلافية، وهذا يجعل منها حكومة ضعيفة يمكن أن تنهار عند أي أزمة واختلاف بين أعضائها^(٥٧)، كما يُلاحظ على هذه الحكومات الائتلافية أنّها غالبا ما تُصدر قراراتها بناء على حلول توفيقية بين الأحزاب المُشكّلة لها، وقد تكون هذه من الخطوات الإيجابية، إلا أنّ الواقع يُثبت

غير هذا، إذ إنَّ كثيراً ما يحتفظ كل حزب بحقّه في انتقاد مثل هذا التسويات الحكومية، ويقوم بإلقاء مسؤولية عيوبها على عاتق الحلفاء الآخرين في الحكومة. وكذلك الحال بالنسبة إلى ما قيل من أنّ عدم التوازن في البرلمان يؤدي إلى تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات كسمة إيجابية لنظام التعددية الحزبية، ذلك أنّ هذه السمة هي صفة سلبية لهذا النظام في واقعها، لأنَّ انعدام التوازن البرلماني وإن يؤدي إلى تقوية البرلمان إلّا أنّه يُفقد الحكومة كل فعّاليتها تجاه البرلمان بما في ذلك فقدان قدرتها على حلّه^(٥٨) وهو سلاح التوازن الأهم بين الحكومة والبرلمان.

كما تميل الأحزاب في هذا النظام إلى أن تفرض على أعضائها قدراً كبيراً من الالتزام بمقرراتها وتوجيهاتها، فنائبها في البرلمان لا يتمكّن من ممارسة عمله على أساس قناعاته الشخصية وما يميله عليه ضميره، بل يمارس عمله البرلماني على وفق ما يُصدره له الحزب من أوامر وتعليمات، ولذا فإنَّ واقع القرار البرلماني ينتقل في الحقيقة إلى رؤساء الأحزاب والكتل النيابية، وهم في الغالب يعملون بشكل سري ولا يطّلع الجمهور على ما يقومون به.

ويمتدّ هذا الخضوع والالتزام الشديد إلى مُمثلي الأحزاب في الحكومة وهم الوزراء، فهؤلاء يلتزمون مقدماً بتنفيذ إرادة الحزب الذي رشّحه للمنصب الوزاري، ولا يقتصر الأمر على التزام الوزير بتوجيهات حزبه وامتناله لأوامره وإنّما يشمل مسألة تعيين الموظفين داخل وزارته، حيث يقوم بشغل المناصب لا سيّما الرئيسة منها بأعضاء حزبه أو مناصريه ومؤيديه، ولذا فإنَّ الأحزاب السياسية تتنافس بل وتتنازع مع بعضها بعضاً للحصول على الوزارات الرئيسة والتي توفرّ قدراً كبيراً من الموارد التي يمكن للحزب الاستفادة منها.

وكان لنظام التعددية الأثر السيئ في تأخير تشكيل الحكومات في معظم الدول التي أخذت به كإيطاليا^(٥٩)، ومما تقدّم يظهر ميل الأحزاب في نظام التعددية الحزبية لأن

تصبح أحزابا جامدة وتبتعد عن المرونة في ممارسة أعضائها لمهامهم سواء في البرلمان أو في الحكومة.

ولنظام التعددية الحزبية أصناف متعددة يمكن إجمالها في صنفين مهمين، وهما:

أولاً: تعدد الأحزاب الكامل أو التام

يعني تعدد الأحزاب التام وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة إلا أنها لا تحاول الائتلاف أو التقارب مع بعضها بعضاً لتشكيل كتل أو تجمعات، وإنما يحاول كل حزب منها البقاء منفرداً وقائماً بذاته وتمسكاً بموقفه المتشدد الذي يُعبّر عن مصالح فئة محدودة، ولكن ما يُعيب هذا الصنف من التعددية الحزبية إغفاله المصلحة العامة، حيث ينشغل كل حزب بمصالحه الفئوية المحدودة من دون الالتفات إلى المصلحة العامة، كما ويؤدي إلى غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة^(٦٠).

ثانياً: تعدد الأحزاب المعتدل

يلتقي هذا الصنف مع سابقه في تعدد الأحزاب وربما في العدد الكبير للأحزاب الصغيرة، ويفترق عنه في مسألة جوهرية وهي عدم تمسكها بموقف متشدد إزاء مصالح فئة محددة، بل تسعى الأحزاب هنا إلى تشكيل ائتلاف أو تجمع أو تحالف ثابت ومتجانس إلى حدّ ما، وقد يقود هذا النوع من التحالفات إلى تشكيل جبهتين كبيرتين (أو أكثر) كل منهما تضمّ عدداً من تلك الأحزاب المتقاربة في اتجاهاتها الفكرية ممّا يؤدي إلى إدخال تعديلات جوهرية على نظام التعددية الحزبية لأنّه يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين^(٦١)، وقد تتحالف الأحزاب الصغيرة فيما بينها مؤلفة ثلاث جبهات ممّا لا يُتيح لها إدخال تعديلات جوهرية على نظام التعددية الحزبية، وقد يكون المثال الواضح لمثل هذا الصنف ما هو متحقق في العراق على مستوى المجلس النيابي والحكومة، فهناك تحالفات ثلاثة رئيسة أو كبيرة يضمّ كل منها مجموعة من الأحزاب ويُمثّل كل منها مكوّناً من مكوّنات العراق الثلاثة

الرئيسية، وهي التحالف الوطني، واتحاد القوى، والتحالف الكردستاني^(٦٢).

المطلب الثاني

دور الأحزاب السياسية وتقديرها

تؤدي الأحزاب السياسية دورا مهما بل وخطيرا في كثير من الأحيان، وهذه الأدوار التي تلعبها الأحزاب تتعلق في واقعها بالوظائف التي ينبغي أن تؤديها، ولكن قد يشوب عملها بل وجودها شيء من السلبيات كما ولها جملة من الإيجابيات، من هنا سنبحث في هذا المطلب أمرين يتعلقان بالأحزاب السياسية، الأول هو دور الأحزاب الحياة السياسية للدولة، أما الثاني فيتعلق بتقدير نظام الأحزاب السياسية.

الفرع الأول

دور الأحزاب السياسية

تقوم الأنظمة الديمقراطية الحديثة على الأيمان بفكرة أنّ السيادة تعود إلى الشعب وهو صاحب السلطة إلا أنه يمارسها بوساطة نوابه، ومن هنا بالتحديد يظهر دور الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، فهي تعمل من أجل الوصول إلى السلطة، ووسيلتها إلى ذلك الحصول على موافقة أفراد الشعب (أو بعضهم) من خلال منح الحزب أصواتهم، ولتُعطي الناخب صوته لحزب ما ينبغي أن يقتنع بما يعرضه ذلك الحزب من مسوّغات تدفع بأفراد الشعب إلى انتخابه، ومن هذه الحاجة ينطلق دور الأحزاب السياسية في ممارسة وظيفة في غاية الأهمية ألا وهي قيام الأحزاب السياسية بمهمة توعية أفراد الشعب، وتدور هذه التوعية حول أمرين رئيسين:

الأول: السياسة التي تتبعها الحكومة وما هو موقف الحزب منها، وهذا يعني بيان إيجابيات سياسية الحكومة وسلبياتها مع شرح أسباب كل منهما والتي دعت الحزب إلى تقييمها بالإيجابية أو بالسلبية.

والثاني: يدور حول رؤى الحزب ذاته، سواء في مجال الأيديولوجية التي يحملها الحزب أم البرامج التي يتبنّى تنفيذها عند وصوله إلى السلطة^(٦٣). ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد من أفراد الشعب يستخدم الحزب الوسائل كافة التي تُتيح له تحقيق هذه الغاية كاستخدامه للإعلام بمختلف صوره (كالإعلام المرئي والمسموع وغيرهما) وعقد الندوات والمؤتمرات واستخدام الملصقات والإعلانات وغيرها من وسائل الترويج، ولا يقوم بهذا العمل حزب سياسي واحد في الدولة بل تقوم به جميع الأحزاب السياسية المتنافسة، وهذا سبب رئيس يؤدي إلى بث الوعي السياسي بين أبناء الشعب وتطويره من خلال ذلك الكم الكبير من المعلومات التي تجعلها الأحزاب في متناول الجمهور، وبهذا تسمح للناخبين بأن يُعبّروا عن خياراتهم السياسية بشكل أكثر دقة ووضوحاً.

وتضطلع الأحزاب السياسية بدور مهم في اختيار المرشحين لتمثيل أفراد الشعب، وهذا لا يعني أنّ جميع المرشحين تختارهم الأحزاب ذلك أنّ بعض المرشحين قد يكونوا مستقلين في عملهم السياسي عن الأحزاب، ولكن المراد أنّ غالبية المرشحين تقدّمهم الأحزاب السياسية وتقوم بدعمهم وتوفير الأجواء المناسبة لفوزهم، وتختلف طرق اختيار المرشحين باختلاف الأحزاب السياسية، فمثلاً يمكن منح هذه المهمة إلى لجان الحزب أو ممثليته في الدوائر الانتخابية فتقوم هي باختيار المرشحين، ويُطلق على هذه الطريقة اسم نظام الكوكيس (Caucus) ومن البديهي القول بأنّ هذا النظام يسمح لعدد قليل من الأشخاص بالتحكّم في الترشيح لتمثيل أفراد الشعب، وقد يتمّ اختيار المرشحين من خلال مؤتمرات وطنية أو محلية^(٦٤)، وهي طريقة تُسمى نظام المؤتمرات، أو أن تقوم الجمعيات العمومية في الأحزاب باختيارهم، وتُسمى هذه الطريقة بنظام الجمعيات الأولية (سواء أكانت تلك الجمعيات جمعيات أولية مغلقة والتي تفرض إعلان المرشح عن انتمائه الحزبي، أو مفتوحة وهي لا

تفرض عليه إعلان انتمائه الحزبي، أو لا حزبية والتي تُستخدم عادة لاختيار العناصر الإدارية والقضائية^(٦٥) وقد يقوم زعيم الحزب باختيارهم، وهذا يقتصر على الأحزاب الجامدة والشخصية (وغالبا في الأحزاب التي لا تؤمن بالديمقراطية)، وغيرها من الطرق التي تطورها الأحزاب فغالبا هي التي تتحكم بعملية الترشيح.

ومضافا إلى ذلك فإن الأحزاب السياسية تلعب دورا مهما تجاه النواب أو مُمثلي الشعب، إذ إنّ للأحزاب السياسية في الغالب مُمثلين في الدوائر الانتخابية المختلفة في الدولة، بقطع النظر عن الشكل الذي يظهر به هذا التمثيل (فقد يظهر على شكل لجان حزبية داخل الدوائر الانتخابية أو مقرّات للحزب يجعلها مراكزا لممارسة أنشطته السياسية في الدوائر الانتخابية، وغيرهما من الأشكال المختلفة) وتعمل هذه المُمثليات كوسيط بين الناخب والنائب (وبين الناخب والحكومة) فتقوم بنقل المعلومات والبيانات بينهما، ومن هنا تعمل على إحاطة الناخب بما يقوم به النائب داخل أروقة البرلمان (والحكومة) خلال سعيه لتحقيق مصالح الناخب، كما وتحيط هذه المُمثليات النائب بما يواجه الناخب من مشاكل في مختلف المجالات والتي تحتاج إلى تدخّله لتلافيها وإيجاد الحلول المناسبة لها عندما تكون تلك الحلول بحاجة إلى تشريعات تجعل من السهل على الناخب تجاوز مشاكله، وقد تحقق اللقاءات المباشرة بينهما والتي من شأنها جعل كل منهما يطلّع على ما يواجه الآخر وبشكل تفصيلي، ومن هنا فإنّ الأحزاب السياسية من خلال تلك المُمثليات تعمل على ربط كل من النائب والناخب وتعزيز العلاقة بينهما^(٦٦).

الفرع الثاني

تقدير الأحزاب السياسية

ولكل هذه الأدوار التي تؤديها الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية والحياة السياسية

للشعوب تحدّث بعض الفقه عن إيجابيات ومزايا تتمتع بها الأحزاب ودعموا إنشائها واستمرار وجودها، ولكن لم يكن هذا الرأي محلّ إجماع فقد رفض بعض آخر من الفقه هذه الأفكار وعارض وجود الأحزاب وإنشائها وذكر لها جملة من السلبيات والعيوب، وسنستعرض فيما يأتي بعض أهم ما ذُكر للأحزاب السياسية من مزايا وعيوب:

أولاً: مزايا الأحزاب السياسية

ذكر مؤيدو الأحزاب السياسية مجموعة من المزايا التي تتمتع بها، وفيما يأتي بيان لأهمها:

١. تقوم الأحزاب السياسية بإعداد وتخريج رجال سياسة ذوي كفاءة وحنكة وقادرين على تسيير شؤون الدولة من خلال تدريب أعضائه على ممارسة العمل السياسي وتلقينهم قواعد الحكم وتدريبهم على ممارسة السلطة ومن ثمّ ترشيحهم لتسّم المناصب العامة، فهي تساعد على تكوين نخبة ممتازة من الكوادر السياسية والتي يمكن أن يُعهد إليها بالحكم في الدولة، فالأحزاب هي مدارس تنقيفية^(٦٧)، وهذا لا يعني أنّ الحزب يقوم بإعداد جميع كوادره وأعضائه بالطريقة المتقدّمة، وإنّما يقتصر أمر إعداد الكوادر والكفاءات على نخبة معينة من أعضاء الحزب، فالأحزاب السياسية تمارس عملية انتقائية خاصة، وهذا يشمل الترشيح كذلك إذ إنّ الحزب لا يُرشح إلّا النخبة من أعضائه لشغل المناصب العليا في الدولة، وغالبا ما ينظر الحزب إلى مواصفات معينة ينبغي توافرها في عضو ما من أعضائه ليدخل ضمن النخبة، حيث ينظر الحزب إلى تكوين عضوه وطريقة تفكيره وآرائه السياسية مضافا إلى كونه مرشّحا يُرضي الجماهير، ومن البدهة القول بعدم تمتع جميع أعضاء الحزب بهذه المواصفات لذا فإنّ غير المتمتع بها لا يدخل ضمن النخبة الحزبية

التي يجري إعدادها لتولي المناصب العامة في الدولة، وانسجاماً مع هذا الوضع على كل حزب أن يقوم بعملية تقييم مستمرة لكواره لتحديد النخبة من أعضائه، ولا يعني توافر المواصفات المتقدمة حتمية انضمام المتمتع بها إلى نخبة الحزب لا سيما في أحزاب الدول المتخلفة والتي يعتمد الإدراج في قائمة النخبة بدرجة كبيرة على رضى زعيم الحزب واختياره للشخص حتى وإن كان غير متمتع بالصفات التي تؤهله لذلك.

١. تتميز الأحزاب السياسية بتكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام^(٦٨)، وتقوم بإنماء الشعور بالمسؤولية لدى المواطن وترسيخ الاعتقاد لديه بأن تحقق مصلحته مرتبط بتحقيق المصلحة العامة في الدولة، ويقوم الحزب بتنمية الوعي السياسي لدى المواطن وتنقيفه ومدّه بالبيانات والمعلومات السياسية، كما تقوم ببيان المشاكل السياسية والوقائع والأسباب التي أدت إليها والوسائل التي يقترح الحزب تبنيها لحلها، وما يجري على مستوى الهيئات العامة، مما يهيئ له قاعدة معلومات واسعة تمكن المواطن من المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وتمنحه قدرة الحكم على المسائل السياسية التي يواجهها بطريقة لا تخلو عن الموضوعية أو أقرب إلى الصحة^(٦٩)، كما وتساهم في تشكيل رأي عام موحد يُمثل اتجاهها سياسياً محدد^(٧٠)، ولذا فالأحزاب ليست مدارس تثقيفية لأعضائها وكوارها فحسب بل هي مدارس للشعوب أيضاً.

٢. تُعد الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو الإدارة من الأمور التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الأحوال في الدول الديمقراطية والقانونية التي يسود فيها مبدأ المشروعية^(٧١)، وهناك جهات عدّة تمارس هذه الرقابة منها قضائية وأخرى غير قضائية، وتُعتبر الأحزاب من الجهات غير القضائية التي تمارس هذه النوع من الرقابة بل من أهمها^(٧٢)، ومضافاً إلى سعي الحزب من خلال هذه الرقابة إلى

تحقيق المصلحة العامة فقد يسعى إلى التأثير على الرأي العام تجاه الحكومة عندما لا يكون فيها، وذلك من أجل الوصول إلى الحكم، ولذا ترتبط هذه الرقابة إلى حد كبير بقيام الأحزاب السياسية بتنظيم المعارضة^(٧٣) من أجل الوصول إلى الحكم، وقد يُعدُّ تنظيم المعارضة هذا في الدول الديمقراطية من أهم مميّزات الأحزاب والأدوار التي تلعبها، بل هو جزء لا يتجزأ من النظام السياسي ذاته، فتقوم الأحزاب من خلال هذا التنظيم بتوجيه النقد إلى الحكومة مع تقديمها للبدائل والحلول المناسبة من خلال البرنامج الحكومي المتكامل الذي تتبناه، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تمثلها المعارضة أخذت بعض الدول الديمقراطية بالاعتراف بها رسميا كبريطانيا والتي اطلقت على المعارضة بعد الاعتراف الرسمي بها اسم معارضة صاحبة الجلالة فتعارض باسم التاج البريطاني، كما منحت بريطانيا للمعارضة مكان داخل مجلس العموم البريطاني ووضعت زعيم المعارضة بمكانة خاصة ومنحته راتبا مميّزا يتقاضاه من خزينة الدولة بصفته زعيم معارضة صاحبة الجلالة وذلك من أجل تشجيعه وتمكينه من المحافظة على استقلاله للقيام بدوره على الوجه الأكمل، وبهذا فإنَّ المعارضة تعمل بالطرق القانونية على كشف أخطاء الحكومة أمام الرأي العام فتتخلّص الدولة بهذه الطريقة من مشكلة استعمال العنف لتغيير الحكومة^(٧٤).

٣. لا ينحصر نشاط الحزب السياسي في تكوين الرأي العام بل يتعداه إلى استخدام قوة الرأي العام من أجل التعبير عن رغبات أفراد الشعب بشكل عام (وهذا يؤثر في جذب أعضاء أو موالين جُدد له، كما ويصبّ في مجال تحقيق المصلحة الوطنية العامة) وجماهير الحزب بشكل خاص (لمنحهم المزيد من دوافع تمسّكهم به وعدم تخليهم عنه وتحصيل رضاهم بعمله)، ومن نافلة القول إنّ تأثير الحزب في الحكومة ودفعها لتحقيق رغبات أفراد المجتمع أقوى بكثير من تأثير الأفراد

غير المنظمين عندما يقومون بالتعبير عن رغباتهم أمام الحكومة بشكل منفرد ومنعزل عن باقي أفراد المجتمع إذ إنّ الفرد في هذه الحالة لا يملك التأثير الحقيقي بل ليس بقدره التأثير في الحياة العامة وفي الحكومة، وبهذا العمل تضطلع الأحزاب السياسية بمهمة إيصال صوت المحكومين ومعاناتهم ومشاكلهم واحتياجاتهم إلى الحكّام بل والتنسيق بين وجهتي نظرهما^(٧٥).

٤. إنّ وجود الأحزاب السياسية في الدولة يُبرهن على وجود ديمقراطية فعلية فيها عندما تعمل الأحزاب في جو تنافسي حقيقي، فالأحزاب السياسية ضرورة ديمقراطية تسعى لتحقيق جملة من البرامج والأهداف ومن أهمها السعي لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة^(٧٦)، هذا من جهة ومن أخرى يُمثّل وجود الأحزاب السياسية في الدولة عنصرا من عناصر استقرار الحياة السياسية فيها ذلك أنّ الأحزاب السياسية هي تنظيمات دائمة بخلاف الأفراد والحكومات فكلاهما مؤقت أو قصير العمر، ومن المعلوم أنّ المشروعات الاستراتيجية بحاجة إلى وقت طويل لإنجازها، وهذا ما لا يتسنى للأفراد أو الحكومات إلاّ أنّه يمكن للأحزاب تنفيذها لكونها تتّسم بأنّها تنظيمات دائمة لذا فهي تعمل باستمرار وبلا كلل وبطرق شرعية لتحقيق أهداف تعجز عن تحقيقها جهود فرد أو أفراد قلائل^(٧٧).

ثانيا: عيوب الأحزاب السياسية

إنّ معارضة إنشاء الأحزاب السياسية تعود إلى فترة ما قبل وجودها القانوني والدستوري على أرض الدول، وقد عارض الاتحاديون بزعامة جورج واشنطن إنشاء الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت الصيحات المعارضة للأحزاب السياسية إلى يومنا هذا، وقد ساق المعارضون لتأسيسها مجموعة من الانتقادات والعيوب يمكن إجمالها بما يأتي:

١. إنّ الهدف الرئيس لأي حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة، ويتعين عليه لتحقيق

هدفه هذا الحصول على أغلبية أصوات الناخبين، ومن هنا تعمل الأحزاب على جذب الأفراد واستمالتهم إليها بشتى الطرق والوسائل والادعاءات، بما فيها مهاجمة الأحزاب والتكتلات الأخرى الموجودة في الدولة والطعن بأفكارها والتشكيك بتوجهاتها، ولا يقتصر هذا السلوك على حزب معين أو واحد في الدولة بل هو سلوك حزبي تمارسه جميع الأحزاب في الغالب، والنتيجة المنطقية التي تترتب على هذا السلوك الحزبي هو تحويل الاختلاف الفكري إلى صراع فينقسم المجتمع على نفسه ويتشتت إلى فرق متناحرة، ومن هنا يتّضح أنّ الأحزاب السياسية تؤدي إلى زرع الانشقاق والتنازع والفرقة بين شرائح المجتمع فتساهم مساهمة فعّالة في زعزعة الوحدة الوطنية^(٧٨) من خلال تنافسها وتناحرها فيما بينها فتبثّ روح الانقسام بين المواطنين^(٧٩)، وتعمل على هدم السلم الاجتماعي إذ إنّها ربّما تعمل على استخدام العنف لتحقيق هدفها كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط بما فيها بعض الدول العربية التي اتخذت بعض الأحزاب السياسية فيها العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة^(٨٠).

٢. ذهب المؤيدون للأحزاب إلى أنّها تتميز بتكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام وقد يكون هذا صحيحا في الجملة إلا أنّها ومن خلال تدخّلاتها السلبية في تكوين الرأي العام والتي تتمثّل في معارضة ما يقدّمه غيرها من الأحزاب تؤثر على الرأي العام فتشوهه بل تقيده وتسلب منه حرية التعبير.

٣. تقوم الأحزاب السياسية بسلب حرية التعبير من عضو البرلمان وعضو الحكومة على حدّ سواء لا سيّما بالنسبة إلى الأحزاب الجامدة، فالأحزاب لا تسمح لأعضائها في البرلمان بالتصويت وإبداء آرائهم على وفق ما تقتضيه قناعاتهم وضمائرهم وإنّما يقومون بذلك على فق ما تمليه عليه أحزابهم من توجيهات وأوامر حتى وإن خالفت ما تدعوهم إليه ضمائرهم من المواقف، ولذا فإنّ النائب يعلم سلفا في أي جانب سيضع

صوته وعندما يُبدي رأياً تحت قبة البرلمان لا يكون ذلك الرأي سوى خطبا منبرية ومبارزة كلامية لا طائل من ورائها لأنها لن تغير من مصير التصويت، وهذا يوضح عدم وجود سلطة حقيقية بيد عضو البرلمان وعند البحث عنها سنجدتها تتركز بيد الهيئات الرئاسية لكل حزب أو بيد رؤساء الكتل البرلمانية، ويقول بعض الفقه ما حاصله أنّ هذا النقد هو من أخطر الانتقادات الموجهة إلى نظام الأحزاب السياسية فهو يحوّل النائب إلى "بوق" لتفسير تصرفات الحكومة - التي ينتمي إليها - بالحقّ أو بالباطل^(٨١)، وبهذا فإنّ الأحزاب السياسية تعمل على صبّ الحياة السياسية في قالب آلي وتجعل من الأنظمة السياسية بما فيها الأنظمة الديمقراطية أنظمة جوفاء.

٤. يؤدي النظام الحزبي إلى إغفال المصلحة العامة للدولة والتركيز على مصالحه الخاصة، فكل حزب يحاول التمسك بموقفه الخاص الذي يُعبّر عن مصالحه، ويظهر هذا العيب بوضوح عند سيطرة حزب واحد على البرلمان إذ إنّه سيسعى لضمان مصالحه حتى إذا كانت على حساب المصلحة العامة^(٨٢).

٥. إنّ الأحزاب السياسية تتصارع فيما بينها لتحقيق أهدافها وغاياتها الخاصة بها، فيضعف أحدها الآخر، وتُقسّم المجتمع إلى مؤيد لهذا الحزب أو ذاك، ومعارض له، وهذا كله يدفع باتجاه الابتعاد عن الهدف الموحد الذي ينبغي أن تسعى الدولة لتحقيقه، أي أنّها تبتعد بالمجتمع والدولة معا عنه، وبهذا تعمل الأحزاب السياسية على تشتيت قوى الدولة وتبديد جهودها، بل ويُضعف الحكومة لا سيّما إذا كانت حكومة ائتلافية، حيث يضعف التماسك الائتلافي للأحزاب المشاركة فيها، والأخطر أنّ كل حزب (أو كتلة) يستأثر بوزارته (أو بوزاراته) التي حصل عليها وهذا يجعل من مجلس الوزراء مجلسا شبيهاً باجتماع كبار الإقطاعيين تحت السلطة الاسمية لرئيس مجلس الوزراء والذي سيفقد تركيز جهوده وتفكيره وسعيه في رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة ويتّجه إلى التركيز على جمع شتات مجلس الوزراء ومحاولة التوفيق بين أعضائه

ضمانا لبقاء الوزارة واستمرار الحكم وعدم انهيارها وسقوطها أو سحب الثقة عنها^(٨٣).

الخاتمة

النتائج

توصلنا من خلال البحث لنتائج عدّة، سنذكر فيما يأتي أهمها:

١. تبيّن من خلال البحث أنّ هناك فارقا اصطلاحيا بين أنواع الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية، فالأول يعني الأقسام التي تنقسم إليها الأحزاب، أمّا الثاني فهو عبارة عن مجموع العلاقات الناشئة بين الأحزاب السياسية والمجتمع السياسي والرأي العام.

٢. يُعد نظام الحزب الواحد من مبتدعات الأنظمة الشيوعية وقد دخل على الأنظمة الحزبية بعد الثورة البلشفية في روسيا، ولكنه نظام لا يُستساغ بسهولة ولذا ارتأى الحزب الشيوعي الروسي بعد نجاح الثورة البلشفية إقرار ما ابتدعه من نظام وهو نظام الحزب القائد كمقدمة تتيح له تثبيت أركان حكمه وسيطرته على مفاصل الدولة وأخذ زمام ما تمتلكه الدولة من وسائل القمع والقسر بيده بما يمكنه من إنتاج نظام الحزب الواحد، والذي عادة ما يستعمل سياسية العنف والإقصاء التطهير تجاه معارضيّه الخارجيين والداخليين.

٣. لقد أخذت أحزاب عدّة بالمنهج الذي اتبعه الحزب الشيوعي ومنها حزب البعث في العراق حيث أنّه اتخذ من نظام الحزب القائد غطاءً للديكتاتورية وأداة لإقصاء جميع الأحزاب الأخرى في الدولة بل وشنّ حملات واسعة للتصفية الجسدية لأعضائها.

٤. إنّ نظام الثنائية الحزبية (أو نظام الحزبين السياسيين) يعني وجود حزبين رئيسيين يمارسان العمل السياسي ويتنافسان على السلطة في الدولة، وينبغي أن لا يفهم أنّ هذا

النظام يمنع قيام أحزاب أخرى غير الحزبين الرئيسيين أو الكبيرين، فهو يسمح بقيام مثل هذه الأحزاب إلى جوار الحزبين الرئيسيين، ولكن لضعف تأثيرها السياسي وقلة أهميتها في النظام السياسي للدولة بغض النظر عنها وتعامل من الفقه وكأنها لا وجود لها، وهذا النظام ليس على نمط واحد بل على أنماط عدّة مثل نظام الثنائية الحزبية الجامد والمرن ونظام الثنائية الحزبية التام والناقص.

٥. يقوم نظام التعددية الحزبية على أساسين، الأول وجود ثلاثة أحزاب أو أكثر تتنافس فيما بينها، والثاني عدم تمكّن أي منها من تشكيل الحكومة إلا بالاشتراك مع غيره من الأحزاب.

٦. تؤدي الأحزاب السياسية دورا مهما بل وخطيرا في كثير من الأحيان، كقيامها بمهمة توعية أفراد الشعب، واختيار المرشحين للبرلمان.

٧. للأحزاب مزايا وعيوب، فمن مزاياها إعداد وتخريج رجال سياسة ذوي كفاءة وحنكة وقادرين على تسيير شؤون الدولة، ومساهمتها الكبيرة في تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام، وممارستها للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وغيرها، ومن عيوبها أنّها تستعمل مختلف الوسائل للوصول إلى السلطة من خلال استمالة جمهور المواطنين للحصول على أصواتهم، كمهاجمة الأحزاب والتكتلات الأخرى الموجودة في الدولة والظعن بأفكارها والتشكيك بتوجهاتها، ومنها أنّ تدخلاتها السلبية في تكوين الرأي العام والتي تتمثّل في معارضة ما يقدّمه غيرها من الأحزاب قد تؤثر على الرأي العام فتشوّهه بل تقيده وتسلب منه حرية التعبير، كما أنّها تقوم بسلب حرية التعبير من عضو البرلمان وعضو الحكومة من المنتمين لها، كما يؤدي النظام الحزبي إلى إغفال المصلحة العامة للدولة والتركيز على مصالحه الخاصة له، وغيرها من العيوب.

التوصيات

- هناك جملة من التوصيات يمكن إفادتها في خاتمة بحثنا هذا منها ما يأتي:
١. ليست السلطة هي القيمة لتُجعل الهدف الرئيس للأحزاب، بل الإنسان هو القيمة، ولذا نقترح على الأحزاب السياسية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص أن تجعل هدفها هو الإنسان لا السلطة.
 ٢. نقترح على أن تسلك الأحزاب السياسية الطرق الإيجابية في العمل الحزبي والكف عن مهاجمة بعضها بعضاً من أجل التشويه وتسقيط الآخر في محاولاتها لكسب أصوات الجماهير.
 ٣. أن تضع الأحزاب نصب عينها المصلحة العامة لا مصلحتها ومصلحة أعضائها الخاصة.
 ٤. أن تسعى لتنظيم حياتها الحزبية بشكل شفاف وشرعي من خلال إصدار قانون الأحزاب.
 ٥. نقترح على الأحزاب السياسية في العراق عدم اكتفائها بالتحالفات قبل أو بعد الانتخابات، وإنما تسعى ليندمج بعضها مع بعضها الآخر المتقارب معها فكرياً من أجل تقليل أسباب تشتت أبناء الشعب بينها.

الهوامش

- (١) د. عبد الغني بسيوني عبد الله - الأنظمة السياسية - ط ٤ - منشأة المعارف - الإسكندرية - ٢٠٠٢ - ص ٣٠٢.
- (٢) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - الأنظمة السياسية - المكتبة القانونية - بغداد - ١٩٩١ - ص ١١٣ و ١١٤.
- (٣) انظر: د. بطرس بطرس غالي ود. محمد خير عيسى - المدخل في علم السياسة - ط ٥ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٢٧٢.

- (٤) انظر: ناجي عبد النور - النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية - مديرية النشر لجامعة قلمة - قلمة - ٢٠٠٦ - ص ٣٨.
- (٥) انظر: د. سعاد الشرفاوي - الأنظمة السياسية في العالم المعاصر - ط ٣ - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠٠٧ - ص ٢١٩.
- (٦) د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١١٤.
- (٧) انظر: د. عبد الغني بسيوني عبد الله - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ٣٠٤ وما بعدها.
- (٨) وفي الواقع ليست هناك انتخابات حقيقية في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد وإنما هنا استفتاء صوري.
- (٩) إذ إن هذه الأحزاب تقوم بالدمج بين مؤسسات الدولة وهيكلية الحزب وهذا ما فعله حزب البعث في العراق فهو فضلا عن جعله لأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث هم أعضاء مجلس قيادة الثورة منح المناصب الوظيفية للمنتخبين إليه (انظر: د. حميد حنون خالد - مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق - ط ١ - مكتبة السنهوري - بغداد - ٢٠١٢ - ص ٢٦٧).
- (١٠) انظر: د. ثامر كامل محمد الخزرجي - الأنظمة السياسية الحديثة والسياسات العامة - ط ١ - دار مجدلاوي للنشر والتوزيع - ٢٠٠٤ - ص ٢٢٨.
- (١١) انظر: د. سعاد الشرفاوي - الأحزاب السياسية - منشورات مجلس الشعب المصري - الأمانة العامة - القاهرة - ٢٠٠٥ - ص ٥٧.
- (١٢) د. ثامر كامل محمد الخزرجي - مصدر سابق - ص ٢٢٩.
- (١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: ميشيل لوباج - الأنظمة السياسية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية - ترجمة د. عبد الرزاق السامرائي - مطبعة جامعة بغداد - بغداد - ١٩٨٣ - ص ٨٩ وما بعدها.
- (١٤) د. محمد كاظم المشهداني - الأنظمة السياسية - المكتبة القانونية - بغداد - ٢٠٠٨ - ص ٢٣٦.
- الواقع أنَّ الأنظمة غير التنافسية لا تعني الحزب الواحد وليس بينهما ترادف، ذلك أنَّ الأنظمة تكون غير تنافسية عندما يتحقق أحد أمرين الأول هو ما أشرنا إليه آنفا من وجود حزب سياسي واحد لا يقبل بوجود حزب سياسي آخر سواه، والثاني وجود حزب سياسي يسمح شكليا وصوريا بوجود أحزاب سياسية أخرى ولكن لا يسمح بتوافر أي إمكانية تنافسية حقيقية بينها ويجعل منها أحزابا تابعة له ويجعل من نفسه الحزب القائد لها.
- (١٥) انظر: د. سعاد الشرفاوي - الأنظمة السياسية في العالم المعاصر - مصدر سابق - ص ٢٣٦.
- (١٦) انظر: د. أسامة الغزالي حرب - الأحزاب السياسية في العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - لا يوجد اسم مطبعة - ١٩٨٧ - ص ١٢٩.
- (١٧) د. حميد حنون خالد - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ١٧٦.
- (١٨) د. سعاد الشرفاوي - الأحزاب السياسية - مصدر سابق - ص ٥٨.
- (١٩) د. حميد حنون خالد - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ١٧٢.
- (٢٠) انظر: موريس دوفرجه - المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) - ط ١ - ترجمة د. جورج سعد - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -

- بيروت - ١٩٩٢ - ص ٣٦٤.
- (٢١) انظر: د. محمد طي - القانون الدستوري والمؤسسات السياسية - ط ٨ - مكتبة زين الحقوقية والأدبية - بيروت - ٢٠١٣ - ص ٢١١.
- (٢٢) انظر: د. حسن البدرابي - الأحزاب السياسية والحريات العامة - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - ٢٠٠٠ - ص ١٦.
- (٢٣) انظر: د. شمران حمادي - الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية - ط ١ - بغداد - دار السلام - ١٩٧٢ - ص ٢٢٤.
- (٢٤) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٤٨.
- (٢٥) د. شمران حمادي - مصدر سابق - ص ٢٢٧ وما بعدها.
- (٢٦) انظر: د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - ط ٦ - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٥٥٣.
- (٢٧) يُصنّف نظام الحزب الواحد إلى أكثر من صنف، منها الحزب الواحد الشمولي والذي يتسم بمحاولته الانتشار والتغلغل داخل مفاصل الدولة والمجتمع على حدّ سواء، فيعمل على التغلغل والتسييس الشاملين ويجعل الدولة أداة بيده ويحاول إعادة بناء النظام الاجتماعي بما يتوافق مع توجهاته، ومنها الحزب السلطوي، وهو وإن امتلك السلطة إلا أنه ليس لديه الطموح للتغلغل بين ثنايا المجتمع كما هو الحال مع الحزب الشمولي، ولكنه يسعى إلى منع الأنشطة السياسية للقوى الأخرى، بمعنى أنه يمنع أي تنظيم من ممارسة النشاط السياسي ويحصر هذه الممارسة به كحزب حاكم، فهو حزب يقوم على استبعاد القوى السياسية الأخرى، ومنها الحزب الواحد البراغماتي والذي لا يتبع سياسة شمولية أو استبعادية وإنما يتبع سياسية استيعابية، فيحاول تجميع القوى السياسية الأخرى والسماح للتعددية الداخلية بدرجة معينة، ويعود السبب في هذا المنحى للحزب الواحد البراغماتي إلى ضعفه الأيديولوجي وفقدان تماسكه (لمزيد من التفصيل انظر: د. أسامة الغزالي حرب - مصدر سابق - ص ١٣٥ إلى ١٤٠).
- (٢٨) وتنفيذاً لنظام الحزب القائد الذي تبنّاه البعث في العراق تقليداً للحزب الشيوعي الروسي، أعلن عن قيام ما أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وذلك في (١٩٧٣/٧/١٧) عبر بيان مشترك مع الحزب الشيوعي العراقي، ثم انضمت إلى هذه الجبهة الأحزاب الكردية كالحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الثوري الكردستاني، وغيرهما من الأحزاب الكردية (انظر: عواد عباس عبد الأمير - بُنية النظام السياسي العراقي ١٩٦٨-١٩٨٩ - رسالة ماجستير - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - ١٩٩١ - ص ٥٣ إلى ٥٩) ومن الطبيعي أنّ حال هذه الجبهة لم يدم طويلاً، بل يمكن القول بأنّ البعثيين حاولوا تحقيق نظام الحزب الواحد منذ عام (١٩٦٣) وللمزيد من التفاصيل (انظر: حنا بطاطو - العراق - الكتاب الثالث - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار - ترجمة عفيف الرزاز - ط ٢ - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٩٢ - ص ٣١٧ إلى ٣٣٩).
- (٢٩) المادة (٨) من دستور الجمهورية العربية السورية لسنة (١٩٧٣).
- (٣٠) انظر: د. حسان محمد شفيق العاني - الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة - المكتبة القانونية - بغداد - ٢٠٠٧ - ص ٢٧٥.
- (٣١) د. عبد الغني بسبوني عبد الله - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ٣٠٩.
- (٣٢) انظر: Bill Jones and Dennis Kavanagh - 2 edition - London - K

University paperback - 1983 - P.P 263.

- (٣٣) انظر: د. سعاد الشرقاوي - الأحزاب السياسية - مصدر سابق - ص ٤٥.
- (٣٤) د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٣٣.
- (٣٥) انظر: د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - مصدر سابق - ص ٥٥١.
- (٣٦) من نافذة القول أنّ إلزام الحزب أو الكتلة أعضائها في البرلمان بالتصويت على نحو معين أو على وفق ما يرتأيه الحزب أو الكتلة، ليس مقصوراً على نظام الثنائية الحزبية بل قد يتحقق مع أنظمة سياسية أخرى كنظام التعددي الحزبية، بل في غيرها من الأنظمة الجديدة، وهذا ما يمكن تلمسه بوضوح بالنسبة إلى الكتل البرلمانية في مجلس النواب العراقي في دورتيه التشريعتين الأولى والثاني، وتظهر معالمه اليوم في الدورة الثالثة له (الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨).
- (٣٧) وإن كان هذا يتوقف إلى حد بعيد على النظام الانتخابي السائد في الدولة، فكلما اقترب من نظام التمثيل النسبي كلما كانت حظوظ الأحزاب السياسية أعلى بالحصول على مقاعد أكثر، بينما تنخفض حظوظها كثيراً عند تبني نظام الأغلبية.
- (٣٨) فمثلاً اختلّ التوازن بين الحزب الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية وتحديدًا بين عامي (١٨٦٩) و(١٩٣٢) مما أدى إلى هيمنة الحزب الجمهوري على مقاليد الحكم لمدة أكثر من نصف قرن، فسيطر على السلطة التنفيذية لمدة (٥٦) عاماً، وعلى مجلس الشيوخ لمدة (٦٠) عاماً وعلى مجلس النواب لمدة (٥٠) عاماً، وبدأ التوازن بين الحزبين بالعودة إلى الحياة السياسية إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى (الكساد الأعظم) التي عصفت بالدولة في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين.
- (٣٩) لمزيد من التفصيل انظر: د. سعاد الشرقاوي - الأحزاب السياسية - مصدر سابق - ص ٤٧ إلى ٥٠.
- (٤٠) حصل انشقاق سياسي في الفترة الأولى لرئاسة جورج واشنطن، ووجدت مجموعتان الأولى تدعو إلى إيجاد حكومة اتحادية (فيدرالية) قوية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أطلق أصحاب هذا الرأي على أنفسهم اسم الفيدراليين وكانوا بقيادة الكسندر هاملتون، أما المجموعة الثانية فكانت تدعو إلى حكومة (لا فيدرالية) معتدلة مع منح سلطات أوسع للولايات كان زعيم هذه المجموعة هو توماس جيفرسون وقد سُميت بالجمهوريين، ولكن ليس المراد منهم الحزب الجمهوري الحالي.
- (٤١) انظر:
- Benjamin Ginsberg & Theodore J. Low and Margaret Weir - We the People - w.w Norton & company - U.S.A. - 6th Ed - 2007 - p. 344.
- (٤٢) انظر: د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - مصدر سابق - ص ٤٦٠.
- (٤٣) The Bull Moose Party
- (٤٤) انظر:
- Richard Watson – Promise and Performance of American Democracy –

- 1973 – p. 220.
- (٤٥) هارولد لاسكي - الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد - ترجمة د. راشد البراوي - لا يوجد اسم مطبعة - القاهرة - ١٩٤٨ - ص ١٧٠ .
- (٤٦) انظر:
- Jean Louis Seurin – La Structure Interne des Parties Politiques Americains – Armand Colin – Paris – 1953 – p.14.
- (٤٧) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٣٩ .
- (٤٨) انظر: د. نعمان أحمد الخطيب - الوجيز في الأنظمة السياسية - ط ٢ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠١١ - ص ٤٣٢ .
- (٤٩) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٣٦ .
- (٥٠) انظر: د. ماجد راغب الحلو - الأنظمة السياسية - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - ٢٠٠٧ - ص ٣١٣ .
- (٥١) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٤٤ .
- (٥٢) للمزيد من التفصيل انظر: كرم كرم - دليل الشباب إلى الأحزاب، عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان - جمعية التنمية للإنسان والبيئة - بيروت - ٢٠٠٨ - ص ٢١ إلى ٢٧، وشوكت أشتي وفارس أشتي - تطور الأحزاب السياسية في لبنان - المركز اللبناني للدراسات - بيروت - ٢٠٠٧ - ص ٢٢ إلى ٢٩ ،
- (٥٣) انظر: المادة (٤٩) من دستور الجمهورية اللبنانية لسنة (١٩٢٦) المعدل .
- (٥٤) انظر: د. محمد طي - مصدر سابق - ص ٣٩١ .
- (٥٥) د. عبد الغني بسيوني عبد الله - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ٣١٥ .
- (٥٦) انظر: د. حميد حنون خالد - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ١٨٤ .
- (٥٧) انظر: د. ماجد راغب الحلو - مصدر سابق - ص ٣١٣ .
- (٥٨) انظر: د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - مصدر سابق - ص ١٤٦ .
- (٥٩) للتفصيل انظر: د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - مصدر سابق - ص ٥٥٠ .
- (٦٠) انظر: د. سعاد الشرفاوي - الأحزاب السياسية - مصدر سابق - ص ٤٣ .
- (٦١) انظر: د. سعاد الشرفاوي - الأنظمة السياسية في العالم المعاصر - مصدر سابق - ص ٢٢٤ .
- (٦٢) فيمثّل الأول مكوّن الأغلبية الشيعية، والثاني المكوّن السنّي، والثالث المكوّن الكردي، ومن الجدير بالذكر أنّ الكتل البرلمانية في مجلس النواب العراقي لا تقتصر على هذه الثلاث بل هناك تحالفات وكتل أخرى إلى جوارها ولكن الأولى تمثّل الكتل الرئيسية صاحبة الحلّ والعقد، كالتحالف المدني الديمقراطي والحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدّم، وغيرهما .
- (٦٣) د. عبد الغني بسيوني عبد الله - الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ٣٢٢ .
- (٦٤) انظر: موريس دوفرليه - المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) - مصدر سابق - ص ٧٥ .
- (٦٥) د. محمد طي - مصدر سابق - ص ٢٩٧ .
- (٦٦) انظر: د. سعيد بو الشعير - القانون الدستوري والأنظمة السياسية المقارنة - ط ٤ - دار

- المطبوعات الجامعية - الجزائر - لا توجد سنة طبع - ص ١٢٧.
- (٦٧) د. سعيد بو الشعير - مصدر سابق - ص ١٢٩.
- (٦٨) الرأي العام عبارة عن مجموعة الآراء التي يعتقد بها الناس إزاء موضوعات معينة تتعلق بمصالحهم سواء في ذلك مصالحهم العامة أو الخاصة (د. محمد إبراهيم الدسوقي علي - الرقابة على أعمال الإدارة - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠١٠ - ص ٣٥).
- (٦٩) انظر: د. هاني علي الطهراوي - الأنظمة السياسية والقانون الدستوري - ط ٤ - دار الثقافة للنشر والطباعة - عمان - ٢٠١٤ - ص ٢٢٦.
- (٧٠) انظر: د. ثامر كامل محمد الخزرجي - مصدر سابق - ص ٢١٤.
- (٧١) د. محمد رفعت عبد الوهاب - القضاء الإداري - الكتاب الأول - ط ١ - منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت - ٢٠٠٥ - ص ٧٥.
- (٧٢) د. وسام صبار العاني - القضاء الإداري - ط ١ - دار السنهوري - بغداد - ٢٠١٥ - ص ٧٣.
- (٧٣) للمعارضة معنيان عضوي ومادي، وتعني بمعناها العضوي الهيئات التي تفرض رقابتها على الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها، أما بمعناها المادي أو الموضوعي فهي عبارة عن النشاط المُتمثل بمراقبة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها، وبهذا المعنى للمعارضة يقال أنّ لكل مواطن الحق في معارضة الحكومة.
- (٧٤) انظر: د. ماجد راغب الطلو - مصدر سابق - ص ٢٨٥.
- (٧٥) انظر: د. عصام علي الدبس - القانون الدستوري والأنظمة السياسية - ط ١ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠١٤ - ص ٢٦٦.
- (٧٦) انظر: د. محمد أنس قاسم جعفر - الأنظمة السياسية - ط ١ - دار النهضة العربية القاهرة - ١٩٩٨ - ص ١٧٦ إلى ١٨٠.
- (٧٧) انظر: د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - مصدر سابق - ص ٥٤٨.
- (٧٨) تعني الوحدة الوطنية قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تتأسس على عناصر واضحة يشعر بها جميع المواطنين ويؤمنون بها ويكونون مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها، فهي تقوم بصهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية، وتنعكس هذه الوحدة الوطنية خارج الدولة أيضا حيث أنّ هذه الوحدة الاجتماعية تتبلور على شكل نظام سياسي معين وتحتوي في هيئات الدولة ومؤسساتها فتنظم على شكل هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الأخرى.
- (٧٩) د. سعيد بو الشعير - مصدر سابق - ص ١٢٩.
- (٨٠) انظر: د. هاني علي الطهراوي - مصدر سابق - ص ٢٢٦.
- (٨١) د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - مصدر سابق - ص ٥٤٧.
- (٨٢) انظر: أيرك بارندت - مدخل للقانون الدستوري - ط ١ - ترجمة د. محمد ثامر - مكتبة السنهوري - بغداد - ١٩٩٨ - ص ٢٤٢.
- (٨٣) انظر: د. نعمان احمد الخطيب - الوجيز في الأنظمة السياسية - مصدر سابق - ص ٣٩٩.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

١. أيرك بارندت - مدخل للقانون الدستوري - ط ١ - ترجمة د. محمد ثامر - مكتبة السنهوري - بغداد - ١٩٩٨.
٢. حنا بطاطو - العراق - الكتاب الثالث - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار - ترجمة عفيف الرزاز - ط ٢ - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٩٢.
٣. د. أسامة الغزالي حرب - الأحزاب السياسية في العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - لا يوجد اسم مطبعة - ١٩٨٧.
٤. د. بطرس بطرس غالي ود. محمد خير عيسى - المدخل في علم السياسة - ط ٥ - مكتبة الأنجلو مصرية - القاهرة - ١٩٧٦.
٥. د. ثامر كامل محمد الخزرجي - الأنظمة السياسية الحديثة والسياسات العامة - ط ١ - دار مجدلوي للنشر والتوزيع - ٢٠٠٤.
٦. د. حسان محمد شفيق العاني - الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة - المكتبة القانونية - بغداد - ٢٠٠٧.
٧. د. حسن البدر اوي - الأحزاب السياسية والحريات العامة - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - ٢٠٠٠.
٨. د. حميد حنون خالد - مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق - ط ١ - مكتبة السنهوري - بغداد - ٢٠١٢.
٩. د. سعاد الشرقاوي - الأحزاب السياسية - منشورات مجلس الشعب المصري - الأمانة العامة - القاهرة - ٢٠٠٥.
١٠. د. سعاد الشرقاوي - الأنظمة السياسية في العالم المعاصر - ط ٣ - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠٠٧.
١١. د. سعيد بو الشعير - القانون الدستوري والأنظمة السياسية المقارنة - ط ٤ - دار المطبوعات الجامعية - الجزائر - لا توجد سنة طبع.
١٢. د. سليمان محمد الطماوي - السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي - ط ٦ - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٨.
١٣. د. شمران حمادي - الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية - ط ١ - بغداد - دار السلام - ١٩٧٢.

- ١٤ . د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني - الأنظمة السياسية - المكتبة القانونية - بغداد - ١٩٩١.
- ١٥ . د. عبد الغني بسيوني عبد الله - الأنظمة السياسية - ط ٤ - منشأة المعارف - الإسكندرية - ٢٠٠٢.
- ١٦ . د. عصام علي الدبس - القانون الدستوري والأنظمة السياسية - ط ١ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠١٤.
- ١٧ . د. ماجد راغب الحلو - الأنظمة السياسية - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - ٢٠٠٧.
- ١٨ . د. محمد إبراهيم الدسوقي علي - الرقابة على أعمال الإدارة - دار النهضة العربية - القاهرة - ٢٠١٠.
- ١٩ . د. محمد أنس قاسم جعفر - الأنظمة السياسية - ط ١ - دار النهضة العربية القاهرة - ١٩٩٨ - ص ١٧٦.
- ٢٠ . د. محمد رفعت عبد الوهاب - القضاء الإداري - الكتاب الأول - ط ١ - منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت - ٢٠٠٥.
- ٢١ . د. محمد طي - القانون الدستوري والمؤسسات السياسية - ط ٨ - مكتبة زين الحقوقية والأدبية - بيروت - ٢٠١٣.
- ٢٢ . د. محمد كاظم المشهداني - الأنظمة السياسية - المكتبة القانونية - بغداد - ٢٠٠٨.
- ٢٣ . د. نعمان أحمد الخطيب - الوجيز في الأنظمة السياسية - ط ٢ - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠١١.
- ٢٤ . د. هاني علي الطهراوي - الأنظمة السياسية والقانون الدستوري - ط ٤ - دار الثقافة للنشر والطباعة - عمان - ٢٠١٤.
- ٢٥ . د. وسام صبار العاني - القضاء الإداري - ط ١ - دار السنهوري - بغداد - ٢٠١٥.
- ٢٦ . شوكت أشنتي وفارس أشنتي - تطور الأحزاب السياسية في لبنان - المركز اللبناني للدراسات - بيروت - ٢٠٠٧.
- ٢٧ . كرم كرم - دليل الشباب إلى الأحزاب، عرض لواقع التجربة الحزبية في لبنان - جمعية التنمية للإنسان والبيئة - بيروت - ٢٠٠٨.
- ٢٨ . موريس دوفرجيه - المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) - ط ١ - ترجمة د. جورج سعد - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - ١٩٩٢.

- ٢٩ . ميشيل لوباج - الأنظمة السياسية في الاتحاد السوفيتي وأروبا الشرقية - ترجمة د. عبد الرزاق السامرائي - مطبعة جامعة بغداد - بغداد - ١٩٨٣ .
- ٣٠ . ناجي عبد النور - النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية - مديرية النشر لجامعة قالمة - قالمة - ٢٠٠٦ .
- ٣١ . هارولد لاسكي - الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد - ترجمة د. راشد البراوي - لا يوجد اسم مطبعة - القاهرة - ١٩٤٨ .

ثانيا: الكتب الأجنبية

1. Benjamin Ginsberg & Theodore J. Low and Margaret Weir - We the People - w.w Norton & company - U.S.A. - 6th Ed – 2007.
2. Bill Jones and Dennis Kavanagh – 2 edition – London - K University paperback – 1983.
3. Jean Louis Seurin – La Structure Interne des Parties Politiques Americans – Armand Colin – Paris – 1953.
4. Richard Watson – Promise and Performance of American Democracy – 1973.

ثالثا: رسائل واطاريح جامعية

- ١ . عواد عباس عبد الأمير - بُنية النظام السياسي العراقي ١٩٦٨-١٩٨٩ - رسالة ماجستير - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - ١٩٩١ .

رابعا: دساتير وقوانين وأنظمة داخلية

- ١ . دستور الجمهورية اللبنانية لسنة (١٩٢٦) المعدل.
- ٢ . دستور الجمهورية العربية السورية لسنة (١٩٧٣).
- ٣ . دستور الاتحاد السوفيتي لسنة (١٩٧٧).